مركز الاستشارات والبحوث والتطوير
بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مجلة البحوث الإدارية

Journal of Management Research

علمية - متخصصة - مُحكمة - دورية ربع سنوية

عدد أكتوبر 2023

للسنة الحادية والأربعون

Vol. 41, No.4; Oct. 2023

www.sams.edu.eg/crdc

رئيس التحرير
أ. د. أنور محمود النقيب
مدير مركز الاستشارات والبحوث والتطوير

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد حسن عبد العظيم
رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

ISSN : 1110-225X

دراسة أثر معياري نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر على مؤشرات الأداء المالي بالبنوك

"دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي المصري"

إعداد

هاني أحمد السيد عبد الله العمراوي

باحث دكتوراه في إدارة الأعمال

كلية العلوم الإدارية – أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

يناير 2023

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى بناء نموذج لقياس أثر تطبيق معياري السلامة المالية المتمثلة في نسبتي تغطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستقر ضمن مقررات اتفاقية بازل الثالثة "Basel III"، على مؤشرات الأداء المالي بالبنوك العاملة في مصر، والتي تتمثل في معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على صافي هامش الفائدة، وذلك بعد اكتمال تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة "Basel III" في مصر تزامناً مع بداية عام 2019. وقد تم استخدام أسلوب تحليل المسار Path Analysis من خلال برنامج IBM AMOS 24 للتحقق من مدى مطابقة النموذج المقترح للدراسة مع البيانات التي تم جمعها عن المتغيرات التي يتضمنها هذا النموذج، والذي تمت صياغته بناءً على الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وكذلك تم استخدام أسلوب تحليل المسار لإجراء اختبارات فروض الدراسة، وذلك باستخدام بيانات مؤشرات السلامة المالية ومؤشرات الأداء المالي الربع سنوية لبنوك القطاع المصرفي المصري وعددها (38) بنك خلال فترة الدراسة الممتدة من بداية الربع الأول من عام 2016 وحتى نهاية الربع الأول من عام 2022، وباستخدام أسلوب الحصر الشامل لمفردات مجتمع الدراسة. هذا وقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمعياري إدارة مخاطر السيولة موضوع الدراسة على مؤشرات الأداء المالي الثلاثة التي تم استخدامها بالدراسة، وذلك عند مستوى دلالة أقل من 0.01. كما أسفرت تلك النتائج عن التوصل إلى النموذج المقترح لقياس أثر تطبيق معياري نسبتي السيولة على مؤشرات الأداء المالي الثلاثة، وكانت القدرة التفسيرية للمعادلات الثلاثة بالنموذج مرتفعة نسبياً، حيث بلغت نحو (56.2%، 63.8%، 74.0%) لمعادلات معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل صافي هامش الفائدة على الترتيب، وقد كان تأثير كل من "نسبة تغطية السيولة"، و"نسبة صافي التمويل المستقر" تأثيراً سالباً على معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، و"معدل صافي هامش العائد"، بينما كان تأثير "حجم البنك (المتغير الرقابي)" على مؤشرات الأداء المالي الثلاثة تأثيراً موجباً.

وتوصي الدراسة بضرورة قيام البنك المركزي المصري بإضفاء المزيد من المرونة في تطبيق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية بما يتماشى والمستجدات الاقتصادية المتلاحقة على الساحتين المحلية والعالمية، وذلك من خلال تطبيق نسب مرنة لمعايير إدارة مخاطر السيولة، والربط بين الإطار العام للمخاطر لدى البنك (Bank's Risk Profile)، وكفاءة نظام إدارة المخاطر، وكفاية نسب السيولة لديه. كما توصي الدراسة بقيام البنك المركزي المصري بإصدار مؤشر إجمالي للسلامة المالية للبنوك، يتم قياسه ونشره بصورة ربع سنوية لكل بنك على حده وللجهاز المصرفي ككل كأداة للإنذار المبكر.

Abstract:

This study aims to build a model to measure the effect of applying the financial safety standards represented in the liquidity coverage ratios and the net stable funding ratio within the decisions of the Basel III agreement, on the financial performance indicators of banks operating in Egypt, which are the rate of return on assets, the rate of return on equity and the rate of return on the net interest margin, after completing the implementation of the decisions of the "Basel III" agreement in Egypt, coinciding with the beginning of 2019. The path analysis method was used through the IBM AMOS 24 program to verify the extent of conformity. The proposed model for the study with the data collected on the variables included in this model, was formulated based on the theoretical framework and previous studies related to the subject of the study, as well as the path analysis method used to conduct the study hypotheses tests, using the data of financial safety indicators and the quarterly financial performance indicators for the Egyptian banking sector's (38) banks during the study period extending from the beginning of the first quarter of 2016 until the end of the first quarter of 2022, and using the method of comprehensive inventory of the study population. The results of the statistical analysis revealed that there was a statistically significant effect of the two criteria of liquidity risk management, the subject of the study, on the three financial performance indicators that were used in the study, at a significance level of less than 0.01. These results also resulted in reaching the proposed model to measure the effect of applying the two standards of liquidity ratios on the three financial performance indicators, the rate of return on assets, the rate of return on equity, and the rate of return on the net interest margin, respectively. The effect of each of the "liquidity coverage ratio" and the "net stable funding ratio" had a negative impact on the rate of return on assets, the rate of return on equity, and the "net margin rate of return." While the effect of "bank size (regulatory variable)" on the three financial performance indicators was positive.

The study recommends the need for the Central Bank of Egypt to give more flexibility in applying the standards of the Basel Committee on Banking Supervision in line with the successive economic developments on the local and global arenas, through the application of flexible ratios of liquidity risk management standards, as well as the link between the bank's risk profile, the efficiency of the risk management system, and the adequacy of its liquidity ratios. The study also recommends that the Central Bank of Egypt issue an overall index of the financial safety of banks, to be measured and published quarterly for each bank separately and for the banking system as a whole as an early warning tool.

مقدمة البحث:

تعد مؤشرات السلامة المالية للبنوك من أهم المؤشرات التي تحرص البنوك المركزية على مراقبتها وتقييمها بصفة دورية، وذلك لضمان الحفاظ على الاستقرار المصرفي والسلامة المالية للبنوك، واستمرار قدرتها على القيام بدورها الرئيسي كوسيط مالي بكفاءة وفعالية من خلال قيامها بتعبئة الموارد المالية من وحدات الفائض التي تمتلك تلك الموارد ولا تتوافر لديها فرص استثمارها، إلى وحدات العجز التي تتوافر لديها الفرص الاستثمارية دون أن تمتلك الموارد المالية المطلوبة لتمويل تلك الفرص، وهو ما يشير إلى أهمية الدور الذي تلعبه البنوك في سد الفجوة التمويلية لوحدات القطاعات الإنتاجية والخدمية، وكذلك دورها كأحد المصادر الهامة في تمويل الموازنة العامة للدولة والمساهمة في التنمية الاقتصادية ورفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول.

وقد تزايد الاهتمام بمؤشرات السلامة المالية وخاصة مؤشرات إدارة مخاطر السيولة عقب الأزمة المالية العالمية والتي بدأت بوادرها في الظهور بالولايات المتحدة الأمريكية بحلول صيف عام 2007، وزادت حدتها في سبتمبر عام 2008، ثم امتد تأثيرها إلى كافة أسواق المال في العالم (الميداني، 2009)، وذلك نتيجة للعولمة المالية والتطورات السريعة في التكنولوجيا المالية، وزيادة حالات الإفلاس والانهيارات المتتالية التي صاحبت تلك الأزمة خاصة في المؤسسات المالية. وقد أدى ارتفاع معدلات انتقال التدفقات المالية والتقدم التكنولوجي عبر الدول المختلفة إلي حدوث ضغوط تنافسية متزايدة بين البنوك والمنشآت المالية غير المصرفية، وحدوث نمو متسارع في الأسواق المالية والتنوع في الأدوات المالية التي تستخدمها البنوك (منتجات الهندسة المالية)، وكذلك التنوع في المنتجات المصرفية التي تتيحها البنوك لعملائها، وكذلك الابتكار المستمر في أساليب إدارة الأعمال، الأمر الذي زاد من أهمية قياس المخاطر والحاجة إلى حسن إدارتها والسيطرة عليها، وضرورة القيام بإجراء التعديلات اللازمة في القوانين ذات الصلة التي تنظم عمل البنوك المركزية في مجالات الإشراف والرقابة المصرفية على أعمال البنوك الخاضعة لها وبما يواكب تلك التطورات السريعة والمتلاحقة، وذلك لضمان تحقيق واستدامة سلامة المراكز المالية والاستقرار المصرفي للبنوك، والتأكد من قدرة وكفاءة وفعالية مجالس الإدارة، والإدارات التنفيذية القائمة على إدارة تلك البنوك في تحقيق هذا الهدف، وهي الوظيفة الأهم من بين الوظائف الأساسية للبنوك المركزية، حيث تختلف البنوك عن باقي المنظمات من حيث أن انهيارها يؤثر علي دائرة أكثر اتساعاً بين الأطراف ذات العلاقة، وهو الأمر الذي قد يؤدي حتماً إلى إضعاف النظام المالي ذاته، وهو ما قد يدفع في النهاية إلى حدوث أثار سيئة علي مستوى الاقتصاد الكلي، الأمر الذي يلقي بمسئولية كبيرة علي مجالس الإدارة في البنوك من ناحية، وعلى سلطات الرقابة المصرفية التي تخضع لإشرافها تلك البنوك من ناحية أخرى (عبد الرزاق، 2010).

1- مشكلة البحث:

في نهاية ديسمبر 2012 صدر قرار البنك المركزي المصري بتطبيق متطلبات اتفاقية بازل الثالثة "Basel III"، مع الالتزام بجدول زمني محدد لتنفيذ معايير الاتفاقية خلال الفترة من عام 2016 وحتى بداية عام 2019 (عبدالجواد، 2021)، و(الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري)، وذلك بموجب التعليمات الصادرة للبنوك الخاضعة لإشرافه في هذا الشأن. وقد جاء هذا التطبيق على نحو متدرج ابتداءً من عام 2016 لتكتمل متطلبات تطبيق الاتفاقية بحلول عام 2019، وقد تضمنت التعليمات الرقابية الصادرة خلال تلك الفترة إلزام البنوك بتطبيق متطلبات إدارة مخاطر السيولة اعتباراً من يوليو 2016، وهي الحفاظ على حد أدنى لنسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR) لكل من العملة المحلية والعملات الأجنبية على حده وفقاً لجدول زمني محدد يبدأ بنسبة تغطية قدرها 70% اعتباراً من نهاية يوليو 2016، لتصل تلك النسبة تدريجياً إلى 100% من نسبة التغطية في بداية عام 2019، بينما الزم البنك المركزي المصري البنوك بالحفاظ على حد أدني قدره 100% على المستوى الإجمالي وعلى مستوى كل عملة لنسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR)، وقد بدء التزام البنوك بهذه النسبة بالكامل خلال فترة لم تتجاوز الثلاثة أشهر من تاريخ إصدار التعليمات في يوليو 2016.

وبناءً على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة فى كيفية الاجابة على السؤال التالي:

هل هناك أثر لتطبيق معياري نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر كنسب رقابية إلزامية على مؤشرات الأداء المالي بالبنوك العاملة في مصر في ضوء تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة "Basel III"؟

وسوف تتناول الدراسة أثر تطبيق معياري نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR)، ونسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR)، اللذان تضمنتهما اتفاقية بازل الثالثة Basel III، ويمثلان المتغيرات المستقلة في الدراسة، على عدد من مؤشرات الأداء المالي بالبنوك، والتي تتضمن معدل العائد على الأصول Return on Assets (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE)، ومعدل صافي هامش العائد Net Interest Margin (NIM)، والتي تمثل المتغيرات التابعة في الدراسة.

وسيتم إضافة متغير رقابي Control Variable إلى نموذج الدراسة، يتمثل في إجمالي حجم الأصول، وذلك لاستبعاد أثر الحجم على مؤشرات الأداء المالي، وبالتالي ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة

والمتغيرات التابعة بنموذج الدراسة، وسوف يتم التعامل مع المتغير الرقابي في النموذج كمتغير مستقل دون أن يكون هذا المتغير ضمن المتغيرات الأساسية التي سوف تتناولها الدراسة.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة وفقاً للمتغيرات التابعة في الدراسة (مؤشرات الأداء المالي) في كيفية الإجابة على الأسئلة الثلاثة التالية:

السؤال الأول:

هل هناك أثر لتطبيق معياري نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR)، ونسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR)، كنسب رقابية إلزامية على معدل العائد على الأصول Return on Assets (ROA) بالبنوك العاملة في مصر في ضوء تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة "Basel III"؟

وينبثق عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية التالية:

1) هل هناك أثر لتطبيق نسبة تغطية السيولة بالبنوك Liquidity Coverage Ratio (LCR) كنسبة رقابية إلزامية على معدل العائد على الأصول Return on Assets (ROA) بالبنوك العاملة في مصر؟

2) هل هناك أثر لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر بالبنوكNet Stable Funding Ratio (NSFR) كنسبة رقابية إلزامية على معدل العائد على الأصول Return on Assets (ROA) بالبنوك العاملة في مصر؟

السؤال الثاني:

هل هناك أثر لتطبيق معياري نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR)، ونسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR)، كنسب رقابية إلزامية على معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE) بالبنوك العاملة في مصر في ضوء تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة "Basel III"؟

وينبثق عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية التالية:

1) هل هناك أثر لتطبيق نسبة تغطية السيولة بالبنوك Liquidity Coverage Ratio (LCR) كنسبة رقابية إلزامية على معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE) بالبنوك العاملة في مصر؟

2) هل هناك أثر لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر بالبنوك Net Stable Funding Ratio (NSFR) كنسبة رقابية ملزمة على معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE) بالبنوك العاملة في مصر؟

السؤال الثالث:

هل هناك أثر لتطبيق معياري نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR)، ونسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR)، كنسب رقابية ملزمة على معدل صافي هامش العائد Net Interest Margin (NIM) بالبنوك العاملة في مصر في ضوء تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة "Basel III"؟

وينبثق عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية التالية:

1) هل هناك أثر لتطبيق نسبة تغطية السيولة بالبنوك Liquidity Coverage Ratio (LCR) كنسبة رقابية إلزامية على معدل صافي هامش العائد Net Interest Margin (NIM) بالبنوك العاملة في مصر؟

2) هل هناك أثر لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر بالبنوك Net Stable Funding Ratio (NSFR) كنسبة رقابية إلزامية على معدل صافي هامش العائد Net Interest Margin (NIM) بالبنوك العاملة في مصر؟

2- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال الحاجة إلى قياس أثر تطبيق معياري نسبة تغطية السيولة(Liquidity Coverage Ratio (LCR، ونسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR)، ضمن مقررات اتفاقية بازل الثالثة "Basel III"، على مؤشرات الأداء المالي بالبنوك المصرية بعد اكتمال تطبيقها بحلول عام 2019، وذلك بموجب تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة للبنوك الخاضعة لإشرافه في هذا الشأن، وقد جاء هذا التطبيق على نحو متدرج ابتداءً من عام 2016 لتكتمل متطلبات تطبيق الاتفاقية بحلول عام 2019، وقد تضمنت التعليمات الرقابية الصادرة خلال تلك الفترة إلزام البنوك بمتطلبات إدارة مخاطر السيولة اعتباراً من يوليو 2016، وهي الحفاظ على حد أدنى لنسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR) لكل من العملة المحلية والعملات الأجنبية على حده؛ وفقاً لجدول زمني محدد يبدأ بنسبة تغطية قدرها 70% اعتباراً من نهاية يوليو 2016، لتصل تلك النسبة تدريجياً إلى 100% من نسبة التغطية في عام 2019، بينما الزم

البنك المركزي البنوك العاملة في مصر بالحفاظ على حد أدني قدره 100% على المستوى الإجمالي وعلى مستوى كل عملة لنسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR)، وقد بدء التزام البنوك بهذه النسبة بالكامل خلال فترة لم تتجاوز الثلاثة أشهر من تاريخ إصدار التعليمات في يوليو 2016. وقد تعين على البنوك العاملة في مصر الالتزام بتطبيق تلك التعليمات اعتباراً من يناير 2016 بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية السنوية في أخر ديسمبر من كل عام، واعتباراً من أول يوليو 2016 بالنسبة للبنوك التي تعد تلك القوائم في أخر يونيو من كل عام.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة من أجل استخلاص النتائج ووضعها أمام السلطات الرقابية لبيان مدى الحاجة إلى مراجعة التعليمات الرقابية الحالية فيما يتعلق بمعياري إدارة مخاطر السيولة وهما نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR)، ونسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR)، ضمن معايير السلامة المالية بعد اكتمال تطبيقها في عام 2019، ومدى الحاجة إلى تعديلها أو الإبقاء عليها في ضوء دراسة وتحليل تلك النتائج، وذلك من أجل التوصل إلى تطبيق حزمة من المعايير التي تحقق التوازن بين متطلبات الاستقرار المصرفي والسلامة المالية للبنوك من ناحية، وتحقيق مستوى الربحية الملائم الذي يعزز من قدرة البنوك على الاستمرار بقوة في ممارسة أنشطتها الرئيسية كمنظمات للأعمال من ناحية أخرى، والتي تكون معها البنوك أكثر أماناً وأقل تكلفة للأموال المستخدمة في تحقيق مستويات الأمان المستهدفة، وذلك لتعزيز قدرتها على تحقيق معدلات للنمو الذاتي المستدام تفوق معدلات النمو الاقتصادي للدولة، حتى تظل قادرة على تمويل النشاط الاقتصادي المصاحب لهذا النمو، وكذلك حتى تظل قادرة على تطوير الخدمات المصرفية التي تتيحها لكافة القطاعات السوقية المستهدفة، وبما يتواكب مع حجم النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي المتسارع في مجال الصناعة المصرفية، الأمر الذي من شأنه تعزيز استمرار البنوك كمؤسسات مالية قوية قادرة على جذب رؤوس الأموال بصورة دائمة، والتي تبحث دائماً عن فرص الاستثمار التي تحقق لها أعلى عائد ممكن في ظل أفضل إدارة ممكنة للمخاطر، وبما يضمن استمرار قدرة الجهاز المصرفي على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي للدولة.

3- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الأساسي من هذا البحث في دراسة العلاقة بين ممارسات البنك المركزي المصري في مجال الرقابة المصرفية بشأن إدارة مخاطر السيولة بالبنوك والتي تتضمن نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR)، ونسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR) كمتغيرات مستقلة في إطار تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة "Basel III"، ومؤشرات الأداء المالي بالبنوك كمتغيرات تابعة ويمثلها معدل العائد على الأصول Return on Assets (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE)، ومعدل صافي هامش العائد Net Interest Margin (NIM)، وذلك لمحاولة التوصل إلى بناء نموذج كمي لقياس أثر تلك الممارسات على مؤشرات الأداء المالي في هذه البنوك من ناحية، وقياس مدى قوة العلاقة بينهما من ناحية أخرى، وذلك في ضوء تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة "Basel III"، وذلك بهدف التعرف على قوة واتجاه تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة (متغيرات الأداء المالي)، والتي يستخدمها البنك المركزي في سعيه نحو تحقيق الاستقرار المصرفي والسلامة المالية للجهاز المصرفي المصري، وخاصة المتغيرات المستقلة منها التي ترتبط بعلاقة عكسية مع المتغيرات التابعة، وكذلك للتعرف على المتغيرات المستقلة ذات التأثير الأقل قوة على المتغيرات التابعة التي يستخدمها البنك المركزي لإحداث ذات الأثر سالف الذكر، ومن ثم تخفيف القيود على استخدام معايير السلامة المالية ذات الأثر الإيجابي على الأداء المالي للبنوك كلما كان ذلك ممكناً، والحذر في استخدام المعايير ذات الأثر السلبي على الأداء المالي للبنوك والتي يفضل ألا تتجاوز القدر الكافي لعدم الإخلال بمتطلبات معايير السلامة المالية المنبثقة عن مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية في هذا الشأن، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين الحفاظ على الاستقرار المصرفي والسلامة المالية للبنوك من ناحية، وتحقيق مستوى الربحية الذي يعزز من قدرة البنوك على الاستمرار في ممارسة أنشطتها الرئيسية كمنظمات للأعمال من ناحية أخرى.

ويتحقق الهدف الأساسي للدراسة من خلال تحقيق عدد من الأهداف الفرعية على النحو التالي:

1- التعرف على الإطار الفكري لمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) المنبثقة عن بنك التسويات الدولية.

2- التعرف على بنية القطاع المصرفي المصري، وكذلك التعرف على ممارسات البنك المركزي المصري التي استهدفت استكمال متطلبات تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة "Basel III"، وذلك في إطار إرساء

وتعزيز أفضل الممارسات المصرفية بالقطاع المصرفي، والتي تهدف في النهاية إلى تحقيق الاستقرار المصرفي والسلامة المالية بالبنوك الخاضعة لإشرافه.

3- اختبار صحة فروض الدراسة، والتعرف على مدى تأثير ممارسات البنك المركزي المصري في مجال الرقابة المصرفية ذات الصلة بتطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة بالبنوك المتمثلة في نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR)، ونسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR) كمتغيرات مستقلة بالجهاز المصرفي المصري، وذلك في ضوء استكمال تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة "Basel III"، على مؤشرات الأداء المالي المتمثل في معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل صافي هامش العائد بالبنوك العاملة في مصر.

4- بناء نموذج كمي لقياس أثر ممارسات البنك المركزي المصري في مجال الرقابة المصرفية ذات الصلة بتطبيق معياري نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR)، ونسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR) كمتغيرات مستقلة بالجهاز المصرفي المصري، وذلك في ضوء استكمال متطلبات تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة "Basel III"، على مؤشرات الأداء المالي المتمثل في معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل صافي هامش العائد بالبنوك العاملة في مصر، وتحديد قوة تأثير المتغيرات المستقلة بالنموذج.

5- التوصل إلى أفضل توازن ممكن بين تحقيق الاستقرار المصرفي والسلامة المالية بالبنوك من ناحية، وتحقيق مستوى الربحية الذي يعزز من قدرة البنوك على الاستمرار في ممارسة أنشطتها الرئيسية كمنظمات للأعمال من ناحية أخرى.

4- فروض الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفروض الثلاثة الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

الفرض الرئيسي الأول:

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعياري إدارة مخاطر السيولة بالبنوك، والتي تتضمن نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR)، ونسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR) كنسب إلزامية رقابية على معدل العائد على الأصول Return on Assets (ROA) بالبنوك العاملة في مصر".

وينبثق عن الفرض الرئيسي الأول للدراسة الفروض الفرعية التالية، والتي تمثل جانب من الإجابة علي الأسئلة الفرعية التي تمثل مشكلة الدراسة وذلك علي النحو التالي:

الفرض الفرعي الأول:

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة تغطية السيولة بالبنوك Liquidity Coverage Ratio (LCR) كنسبة رقابية إلزامية على معدل العائد على الأصول Return on Assets (ROA) بالبنوك العاملة في مصر".

الفرض الفرعي الثاني:

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة صافي التمويل المستقر بالبنوك Net Stable Funding Ratio (NSFR) كنسبة رقابية إلزامية على معدل العائد على الأصول Return on Assets (ROA) بالبنوك العاملة في مصر".

الفرض الرئيسي الثاني:

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعياري إدارة مخاطر السيولة بالبنوك، والتي تتضمن نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR)، ونسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR) كنسب إلزامية رقابية كنسب رقابية إلزامية على معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE) بالبنوك العاملة في مصر".

وينبثق عن الفرض الرئيسي الثاني للدراسة الفروض الفرعية التالية، والتي تمثل جانب من الإجابة علي الأسئلة الفرعية التي تمثل مشكلة الدراسة وذلك علي النحو التالي:

الفرض الفرعي الأول:

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة تغطية السيولة بالبنوك Liquidity Coverage Ratio (LCR) كنسبة رقابية إلزامية على معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE) بالبنوك العاملة في مصر".

الفرض الفرعي الثاني:

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة صافي التمويل المستقر بالبنوك Net Stable Funding Ratio (NSFR) كنسبة رقابية إلزامية على معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE) بالبنوك العاملة في مصر".

الفرض الرئيسي الثالث:

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعياري لمعياري إدارة مخاطر السيولة بالبنوك، والتي تتضمن نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR)، ونسبة صافي التمويل المستقر Net Stable

Funding Ratio (NSFR) كنسب إلزامية رقابية كنسب رقابية إلزامية على معدل صافي هامش العائد Net Interest Margin (NIM) بالبنوك العاملة في مصر".

وينبثق عن الفرض الرئيسي الثالث للدراسة الفروض الفرعية التالية، والتي تمثل جانب من الإجابة علي الأسئلة الفرعية التي تمثل مشكلة الدراسة وذلك علي النحو التالي:

الفرض الفرعي الأول:

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الرافعة المالية بالبنوك Leverage Ratio كنسبة رقابية إلزامية على معدل صافي هامش العائد Net Interest Margin (NIM) بالبنوك العاملة في مصر".

الفرض الفرعي الثاني:

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة تغطية السيولة بالبنوك Liquidity Coverage Ratio (LCR) كنسبة رقابية إلزامية على معدل صافي هامش العائد Net Interest Margin (NIM) بالبنوك العاملة في مصر".

5-منهجية الدراسة:

تتمثل منهجية الدراسة فى الخطوات أو الإجراءات التي سيتبعها الباحث من أجل تحقيق أهداف البحث، والإجابة على التساؤلات البحثية، واختبار الفروض، وفى ضوء ذلك فإن إسلوب البحث الحالي يتمثل في جانبين هما:

الجانب الأول: يتمثل في جانب مفاهيمي يعرض من خلاله الباحث التأصيل النظري لمتغيرات البحث المستقلة المتمثلة في معياري إدارة مخاطر السيولة، وهما نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR)، ونسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR) باتفاقية بازل الثالثة Basel III، ومتغيرات البحث التابعة المتمثلة في مؤشرات الأداء المالي، وكذلك الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات محل البحث، وذلك لتحديد مجموعة المتغيرات التي تشكل في علاقتها مع بعضها البعض النموذج البحثي للدراسة والمقاييس المناسبة لقياس هذه المتغيرات، والذي سيتم فيه الاعتماد على المدخل الاستقرائي.

الجانب الثانى: يتمثل فى الجانب العملي لاختبار فروض الدراسة، والذي سيتم فيه الاعتماد على المدخل الكمي Quantitative Approach من خلال القيام بإجراء دراسة تطبيقية على البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري.

6- خطة الدراسة:

في ضوء مشكلة البحث، وسعياً لتحقيق أهدافه، وتمهيداً لاختبار فروضه الاحصائية، يمكن للباحث تقسيم محاور خطة الدراسة كما يلي:

أولاً: متطلبات تطبيق اتفاقية بازل الثالثة Basel III المتعلقة بنسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR)، ونسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR)، وكذا مؤشرات الأداء المالي المتمثلة في معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل صافي هامش العائد وفقاً لنموذج الدراسة.

ثانياً: الدراسات السابقة ذات الصلة.

ثالثاً: الدراسة التطبيقية.

رابعاً: الأساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة.

خامساً: نتائج التحليل الاحصائي.

سادساً: التوصيات.

سابعاً: المساهمة العلمية والتطبيقية للدراسة.

ثامناً: مجالات البحث المقترحة.

ونعرض فيما يلي لمحاور خطة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

7- 1- متطلبات تطبيق اتفاقية بازل الثالثة Basel III المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة:

(Basel Committee on Banking Supervision, 2011)، (سعد، 2012)، و(حسن، 2015)، و(اتحاد المصارف العربية، 2010)، و(إسماعيل وآخرون، 2021):

في إطار سعي لجنة بازل للرقابة المصرفية نحو تحسين إدارة المخاطر بالبنوك، وتعزيز قدرة البنوك على تغطية المخاطر التي قد تتعرض لها في ظل الظروف غير المواتية لحماية أموال المودعين في ظل تلك المخاطر، وضمان تحقيق الاستقرار المالي للبنوك، فقد تم بموجب اتفاقية بازل الثالثة Basel III وضع معياران جديدان لضمان توفير متطلبات السيولة، وذلك بهدف تحسين قدرة البنوك على مواجهة مخاطر السيولة؛ المعيار الأول منهما يهدف إلى ضمان احتفاظ البنوك بأصول عالية

السيولة وغير مرهونة، تكون كافية لتغطية كافة الالتزامات والاحتياجات المطلوبة من السيولة خلال 30 يوم قادمة في ظل سيناريو لظروف غير مواتية؛ ويسمى هذا المعيار نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR)، ويجب ألا تقل هذه النسبة عن 100% في نهاية فترة التطبيق التدريجي، ويعني تحقق هذه النسبة تساوي الأصول السائلة عالية الجودة وغير المرهونة على الأقل صافي التدفقات النقدية الخارجة المقدرة خلال 30 يوم قادمة بصفة مستمرة.

$$\text{نسبة تغطية السيولة LCR} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة وغير المرهونة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم}} \geq 100\%$$

بينما يهدف المعيار الثاني إلى ضمان قدرة البنوك على توفير مصادر تمويل أكثر استقراراً والتي تشمل الالتزامات وحقوق المساهمين؛ لتمويل الاستخدامات المختلفة لتلك المصادر، لمدة سنة كاملة على الأقل والتي تشمل الأصول والأنشطة المختلفة للبنك داخل وخارج الميزانية، ويسمى هذا المعيار نسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR)، وتقيس هذه النسبة قيمة الأموال المتاحة متوسطة وطويلة الأجل للبنك بالمقارنة بتوظيف تلك الأموال في أصول البنك وأنشطته المختلفة داخل وخارج الميزانية مرجحة بأوزان نسبية حددتها لجنة بازل خلال مدى زمني يبلغ سنة كاملة على الأقل، ويجب أن تزيد هذه النسبة عن 100%، ويعني تحقق هذه النسبة توافق هيكل التمويل طويل الأجل من خلال استخدام مصادر أموال مستقرة طويلة الأجل لفترة تمتد لمدة عام على الأقل (سعيد وأبوالعز، 2014) و (Harzi, 2011).

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر NSFR} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

كما تم بموجب هذه الاتفاقية التشديد على قيام البنوك بإجراء اختبارات الضغط Stress Testing، لقياس قدرة البنك على مواجهة المخاطر خلال أوقات الأزمات، وقياس أثر تلك المخاطر على عدد من المؤشرات المالية بالبنك وخاصة بيان الأثر على مدى كفاية رأس المال ومؤشرات الربحية، حيث تهدف هذه الاختبارات إلى التعرف على حجم رأس المال اللازم لامتصاص الخسائر في حالة التعرض لظروف مالية صعبة دون التأثير على ودائع العملاء، كذلك وضع خطط فعالة لإدارة مخاطر السيولة في ظل تلك الظروف الضاغطة (الزيني، 2011) و(سعد، 2012) و(حسن، 2015).

7-2- مراحل تطبيق معياري إدارة مخاطر السيولة باتفاقية بازل الثالثة Basel III:

تطلب تطبيق اتفاقية بازل الثالثة Basel III فيما يتعلق بمعياري إدارة مخاطر السيولة قيام البنوك بالتطبيق التدريجي للنسب المقررة لمعياري السيولة اعتباراً من بداية عام 2015 وحتى بداية عام 2019، وذلك وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (1)

المراحل الزمنية لتطبيق معياري إدارة مخاطر السيولة ضمن مقررات اتفاقية بازل الثالثة Basel III

المعيار	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة تغطية السيولة LCR	فترة للاستعداد والملاحظة				تنفيذ المعيار				
نسبة صافي التمويل المستقر NSFR	فترة للاستعداد والملاحظة							تنفيذ المعيار	

المصدر: (Basel Committee on Banking Supervision, 2011)

يوضح الجدول السابق أن بداية تطبيق نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR) كانت اعتباراً من عام 2015 ، وبداية تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR) كذلك كانت اعتباراً من عام 2018.

7-3- مؤشرات الأداء المالي بالبنوك:

تعد عملية تقييم الأداء المالي بالبنوك إحدى أهم الأدوات المستخدمة في التعرف على جوانب القوة والضعف في أداء البنوك، وبوجه عام يعبر الأداء المالي بالبنوك عن مدى كفاءة الإدارة في توظيف الموارد المالية المتاحة لديها في الأصول، وكذلك مدى قدرتها على تحقيق الأهداف الموضوعة، خاصة هدف تعظيم الأرباح. وتعتمد الدارسة على ثلاثة مؤشرات للربحية كمتغيرات تابعة تعكس الأداء المالي للقطاع المصرفي تتمثل في معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ومعدل صافي هامش العائد (NIM).

7-3-1- معدل العائد على الأصول Return On Assets Ratio (ROA):

يعكس هذا المؤشر مدى مساهمة الأصول في توليد الأرباح، ويستخدم هذا المؤشر في الحكم على مدى كفاءة السياسات الاستثمارية والتشغيلية المستخدمة بالبنك في توظيف الموارد المالية المتاحة لديه، وكلما زاد معدل العائد على الأصول، كلما كان ذلك مؤشراً على ارتفاع جودة الأصول، وزيادة درجة السلامة والاستقرار المالي للبنك، ويتم قياس هذا المعدل على النحو التالي (حسن، 2015):

معدل العائد على الأصول ROA = (صافي الربح قبل الضرائب / إجمالي الأصول) x 100%

7-3-2- معدل العائد على حقوق الملكية Return On Equity Ratio (ROE):

يعكس هذا المؤشر مدى مساهمة حقوق المساهمين في توليد الأرباح، ويستخدم هذا المؤشر في الحكم على مدى كفاءة السياسات الاستثمارية والتشغيلية المستخدمة بالبنك في توظيف حقوق المساهمين المتاحة لديه، وكلما زاد معدل العائد على حقوق الملكية، كلما كان ذلك مؤشراً على تحقيق أهداف المساهمين في الحصول على معدلات مرتفعة من الأرباح تتناسب مع مستوى المخاطر التي يتحملونها، ويتم قياس هذا المعدل على النحو التالي (حسن، 2015):

معدل العائد على حقوق الملكية ROE = (صافي الربح قبل الضرائب / إجمالي حقوق الملكية) x 100%

7-3-3- معدل صافي هامش الفائدة Net Interest Margin Ratio (NIM):

يعد هذا المؤشر من المؤشرات الأساسية التي تستخدم لتحليل نتائج أعمال البنك، ويقيس نسبة صافي العائد من الاستثمار، والتي تمثل الفرق بين العائد على أنشطة الاستثمار والإقراض التي يحصل عليها البنك (الإيراد)، والفائدة المدينة التي يدفعها البنك للمودعين وأصحاب الأوعية الإدخارية والمقرضين (المصروف)، إلى إجمالي الأصول المدرة للعائد، وكلما نجح البنك في إدارة أصوله التي تولد العائد، كلما زاد صافي هامش الفائدة. ورغم أن هذا المؤشر يعد الأقل استخداماً في التقارير المالية مقارنة بكل من مؤشر العائد على الأصول (ROA)، ومؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)، إلا أنه يوفر تلخيصاً موجزاً لفعالية وكفاءة إدارة البنك في استخدام الأصول المدرة للعائد، ويتم قياس هذا المعدل على النحو التالي (Saksonova, 2014):

معدل صافي هامش العائد NIM = ((عائد الاستثمار - مصروفات الفائدة) / إجمالي الأصول المدرة للعائد) x 100%

8-الدراسات السابقة:

يعد موضوع إدارة مخاطر السيولة وآليات تحقيق الاستقرار المصرفي والسلامة المالية للبنوك من الموضوعات التي حظيت ولا تزال تحظى باهتمام بالغ من العديد من الباحثين والاقتصاديين، وسلطات الرقابة المصرفية المحلية والدولية على حد سواء، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في صيف عام 2007، وفشل معايير اتفاقية بازل الثانية "Basel II" في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والسلامة المالية للبنوك، وهناك العديد من الدراسات البحثية التي تناولت معايير إدارة مخاطر السيولة وقياس أثرها على مؤشرات الأداء المالي بالبنوك التقليدية والإسلامية، وذلك باستخدام العديد من مؤشرات قياس الربحية، كذلك تناول عدد منها الجوانب المختلفة لتأثير مدى مساهمة الإدارة الجيدة للسيولة في تعزيز قدرة البنوك على مواجهة المخاطر المصرفية المختلفة، وامتصاص الصدمات المالية المفاجئة، وهو ما يعني التأثير على الاستقرار والسلامة المالية للبنوك، وسيتم التعرض لعدد من تلك الدراسات وفقاً لترتيبها الزمني لتحديد الفجوة البحثية من ناحية، وبناء فروض البحث والنموذج المقترح لقياس التأثير المتوقع للمتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة من ناحية أخرى، وذلك على النحو التالي:

هدفت دراسة (بشناق، 2011) إلى تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في فلسطين من خلال المقارنة باستخدام عدة مؤشرات مالية مثل مؤشرات السيولة والربحية والنشاط ومؤشرات السوق، وقد أُجريت هذه الدراسة على البنوك الوطنية العاملة في فلسطين مثل البنك الإسلامي العربي في مقابل 4 بنوك تقليدية هي بنك فلسطين المحدود وبنك الاستثمار الفلسطيني والبنك التجاري الفلسطيني وبنك القدس، وذلك خلال الفترة (2006 – 2010)، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمؤشرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة بالإضافة إلى تحليل الفروق بين المؤشرات المالية لكلٍ من مجموعتي البنوك. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة، منها أن البنوك الإسلامية تحتفظ بسيولة نقدية عالية مقارنة بالبنوك التقليدية، أما بالنسبة للسيولة القانونية فهي أقل لدى البنوك الإسلامية منها لدى البنوك التقليدية، كما أظهرت جميع مؤشرات الربحية أن البنوك الإسلامية اقل ربحية من البنوك التقليدية، وفيما يتعلق بمؤشرات النشاط للبنوك الإسلامية فقد كانت جميعها على ارتفاع مقارنة بالبنوك التقليدية، بينما كانت النتائج مختلفة بالنسبة لمؤشرات السوق، حيث ظهرت بعضها منخفضة للبنوك الإسلامية وظهر البعض الآخر على ارتفاع مقارنة بالبنوك التقليدية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات المهمة منها ضرورة أن تعمل البنوك الإسلامية على تخفيض السيولة النقدية لديها من خلال توجيهها نحو الاستثمارات، وأن تعمل على استحداث أساليب استثمارية جديدة لزيادة معدلات إيراداتها، وضرورة العمل على تنويع خدماتها المصرفية إضافة إلى محاولة الحد من مصروفاتها، مما يؤثر في زيادة مستوى أرباحها، كما تعمل على تفعيل كافة أساليب التمويل الإسلامي وعدم تركيز معظم تمويلاتها في صيغة المرابحة فقط، وأن تقوم بتوعية الجمهور بأهمية الخدمات المصرفية الإسلامية لما له من أثر على استقطاب العملاء، وضرورة تبني فكرة الاندماج بين البنوك الإسلامية لزيادة القدرة على المنافسة أمام البنوك التقليدية مما يساهم في رفع مكانة العمل المصرفي الإسلامي.

تناولت دراسة (Neuberger & Rissi, 2014) قياس تأثير بنية النظام المالي واتجاهاته في الاستقرار المالي، ومدى فعالية مختلف اللوائح المصرفية الاحترازية الكلية في تقليل المخاطر النظامية، كما تناولت الدراسة مدى ملائمة الرقابة الاحترازية الكلية لكافة مؤسسات النظام المالي، وأنه لا يمكن ممارسة نفس السياسات والأدوات ومعاملة مؤسسات النظام المالي معاملة واحدة، وهذه إحدى الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية التي وقعت في عام 2008. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الرئيسية التالية:

(أ) أن الاستقرار المالي لا يتزايد بالضرورة بنفس القدر الذي يتزايد فيه رأس المال السهمي.

(ب) لا تقلل متطلبات السيولة من احتمالية حدوث تأثيرات العدوى المالية عند حدوثات صدمات مالية مفاجئة تنتهي بحدوث أزمة مالية، ولكنها تزيد فقط من قدرة النظام المالي على امتصاص الخسارة باستخدام رأس المال.

(ج) تُظهر الأنظمة المالية غير المنظمة فشل السوق.

(د) تؤدي اللوائح شديدة القيود إلى الفشل التنظيمي ذاته.

(هـ) أن الموجهات والتعليمات والتنظيم الفعال غالباً ما يكون مبسطاً، ويستهدف تنظيم جانب الاصول في قائمة المركز المالي للبنوك، كما يعمل على تقييد عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بمحافظ الاستثمار في البنوك بكفاءة.

هدفت دراسة (حسن، 2015) إلى معرفة أثر تطبيق مقررات بازل II لكفاية رأس المال على مستوى الأداء المالي للمصارف، والتحقق من أن اختلاف طبيعة عمل المصرف سواء كان إسلامي أو تقليدي

يمكن أن يؤثر على أدائه المالي عند التزامه بمتطلبات كفاية رأس المال من عدمه، وكذلك مدى تأثير نسبة السيولة التي يحتفظ بها المصرف على أدائه المالي، وتم تحقيق ذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية والتقليدية المدرجة في البورصة المصرية بالإضافة للمصارف الحكومية، حيث بلغ عدد مصارف العينة 15 مصرفاً، وقد تم تجميع البيانات اعتماداً على القوائم والتقارير المالية المنشورة، كما امتدت فترة الدراسة من عام 2010 وحتى عام 2014، وقد أوضحت نتائج التحليل الإحصائي أنه لا يوجد تأثير معنوي للسيولة على ربحية المصرف.

وتناولت دراسة (براضية، 2015) أثر إدارة مخاطر السيولة على سلامة واستقرار النظام المالي، وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة دور السيولة داخل النظام المالي، ومعرفة العلاقة الموجودة بين مختلف أنواع السيولة، وتحديد سبل وأدوات إدارة السيولة الملائمة لتعزيز صلابة النظام المالي، وقد هدفت الدراسة إلى تحديد أنواع السيولة داخل النظام المالي ومخاطرها، وتحديد التأثيرات المتبادلة بين مختلف أنواع السيولة النظامية، وحصر آليات إدارة السيولة لتعزيز متانة النظام المالي. وكان من نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- صعوبة تقييم وقياس الاستقرار المالي في ظل ما يتسم به النظام المالي العالمي.
- اعتبار مخاطر السيولة النظامية من أهم القضايا التي يجب الاهتمام بها من قبل صناع القرار في النظام المالي العالمي لما لها من تأثيرات على الاستقرار المالي.
- فعالية سيولة الجهاز المصرفي ترتبط بدرجة كبيرة بنمو السوق النقدي، ويستدل على ذلك بمقدرة ما يتصف به من سمعة وما يتمتع به من سيولة ونشاط وشفافية.
- سعي الجهات الإشرافية والرقابية إلى إضفاء المزيد من المرونة على معايير لجنة بازل بما يتماشى والمستجدات الاقتصادية.
- سرعة انتشار الأزمات داخل النظام المالي العالمي بفعل ترابط وتشابك وتعقد الأسواق المالية وأدواتها.
- نظم الدفع والتسوية والإصلاحات التنظيمية من شأنها تعزيز النظام المالي وتقليل مخاطر أزمات السيولة، ولكن لا تستطيع القضاء عليها تماماً.

وهدفت دراسة (جمعان، 2017) إلى التعرف على نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية. واعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج الكمي لتحقيق هدفه. وتمثلت عينة البحث في جميع البنوك التجارية اليمنية العاملة في اليمن التقليدية والإسلامية طالما أنها بنوك تجارية، معتمدة على البيانات المالية التي تصدرها هذه البنوك وتشمل قائمة

الميزانية العمومية وقائمة التدفقات النقدية إلى جانب التقرير المالي للمراجع الداخلي. وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها، أن هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ومعدل العائد على رأس المال عند مستوى دلالة أقل من 0.05، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05 بين مخاطر سعر الصرف ومعدل العائد على رأس المال. وتوصل البحث إلى مجموعة من التوصيات منها، ضرورة الاهتمام بقياس المخاطر في البنوك بأنواعها وذلك للتأكد من تأثيرها على معدل العائد على رأس المال ومعدل العائد على إجمالي الأصول، كما يجب الاهتمام باختيار مقاييس المخاطر التي تعبر عن نوع المخاطر الذي ترغب الإدارة في قياسه ومن ثم متابعة أثاره المختلفة بناءً على المتغيرات التي تم الاعتماد عليها في بناء نموذج الدراسة.

وهدفت دراسة (عبد الغني وآخرون، 2022) إلى قياس مدى التزام البنوك التجارية للقواعد واللوائح التنظيمية بمتطلبات بازل III باستخدام نسبتي كفاية رأس المال والسيولة من ناحية، وتحليل أثر ذلك على الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية من ناحية أخرى، وذلك بدراسة العلاقة بين كلا من نسبتي كفاية رأس المال Capital Adequacy Ratio (CAR) ونسب السيولة الجديدة المتمثلة في نسبتين إحداهما في الأجل القصير وتسمى بنسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR)، والثانية في الأجل الطويل وتسمى بنسبة صافى التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR) على الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية Return On Equity (ROE). وتحقيقا لهذا الهدف؛ فقد قام الباحث باستقراء العديد من الدراسات المالية والمصرفية السابقة المتعلقة بالبحث، وقام باختبار فروض البحث وتم جمع البيانات الفعلية من التقارير المالية للبنوك المقيدة في البورصة المصرية لفترة خمسة عشر ربع من البيانات الربع سنوية من عام 2017 م إلى عام 2021 م من عينة مكونة من ثلاثة بنوك تجارية تقليدية من البنوك المقيدة في البورصة المصرية، وذلك باستخدام بعض الأساليب والاختبارات الإحصائية مثل أسلوب السلاسل الزمنية Time Series، ثم تم استخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Squares Method (OLS) لتحليل الانحدار Regression Analysis لمتغيرات البحث، وأخيرا اختبار Granger Causality Test لتحليل العلاقة السببية بين المتغيرات. وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من نسبة كفاية رأس المال المصرفي (CAR)، نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) على الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير سلبي وغير معنوي لنسبة تغطية السيولة (LCR) على الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية محل الدراسة، كما أظهرت النتائج

أن البنوك التجارية المصرية محل الدراسة تحتفظ بنسبة كفاية رأس مال مصرفي في المتوسط أكبر من المقررة وفقا لبازل III، كذلك تجاوزت نسب السيولة الجديدة للبنوك محل الدراسة في المتوسط عن النسب التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) مما يعكس قوة السياسات المتشددة من قبل البنك المركزي المصري لتحقيق الالتزام بمتطلبات بازل III للبنوك التجارية المصرية محل الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تأكد البنوك المركزية من امتلاك البنوك التجارية لعملية شاملة لإدارة المخاطر من خلال مجلس إدارة فعال للتعرف على جميع المخاطر المالية والتحكم فيها أو التخفيف منها في الوقت المناسب، وتقييم مدى كفاية رأس المال والسيولة الجديدة وفقا للقواعد واللوائح التنظيمية، كما يوصى البحث بقيام البنوك بوضع خطة طوارئ مصدق عليها يتم الاستعانة بها في حالة تعرض البنك لتراجع مفاجئ وطارئ في مستوى السيولة لديه، حيث تتضمن الخطة وضع سياسات وإجراءات فعالة، على أن يتم تحديثها أول بأول للتأكد من فعاليتها.

8-1- تحليل الدراسات السابقة:

تناولت غالبية الدراسات السابقة التي تم استعراضها دراسة أثر معايير إدارة مخاطر السيولة بموجب تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة Basel III على مؤشرات الأداء المالي بالبنوك، وتناول عدد من تلك الدراسات إبراز الواقع والصعوبات والتحديات التي واجهت البنوك عند تطبيق تلك المعايير، كما تناول عدد منها دراسة مدى ملائمة هذه المعايير مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية، وكذلك تناول عدد آخر من تلك الدراسات قياس أثر المخاطر على مؤشرات الأداء المالي بالبنوك.

وفيما يتعلق بتحليل الدراسات السابقة، فقد توصلت إحدى هذه الدراسات إلى أن البنوك الإسلامية تحتفظ بسيولة نقدية عالية مقارنة بالبنوك التقليدية، أما بالنسبة للسيولة القانونية فهي أقل لدى البنوك الإسلامية منها لدى البنوك التقليدية، كما أظهرت جميع مؤشرات الربحية أن البنوك الإسلامية اقل ربحية من البنوك التقليدية، وتوصلت دراسة أخرى إلى أن متطلبات السيولة لا تقلل من احتمالية حدوث تأثيرات العدوى المالية عند حدوثات صدمات مالية مفاجئة تنتهي بحدوث أزمة مالية، ولكنها تزيد فقط من قدرة النظام المالي على امتصاص الخسارة باستخدام رأس المال، كما توصلت تلك الدراسة إلى أن اللوائح شديدة القيود تؤدي إلى الفشل التنظيمي ذاته، كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي في إحدى الدراسات إلى أنه لا يوجد تأثير معنوي للسيولة على مؤشرات ربحية البنك. وأظهرت نتائج دراسة أخرى أن مخاطر السيولة النظامية تعد من أهم القضايا التي يجب الاهتمام بها من قبل صناع القرار في النظام المالي

العالمي لما لها من تأثيرات على الاستقرار المالي، وأن فعالية سيولة الجهاز المصرفي ترتبط بدرجة كبيرة بنمو السوق النقدي، كما توصلت الدراسة إلى أن نظم الدفع والتسوية والإصلاحات التنظيمية من شأنها تعزيز النظام المالي وتقليل مخاطر أزمات السيولة، ولكن لا تستطيع القضاء عليها تماماً. وتوصلت دراسة أخرى إلى أن هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ومعدل العائد على رأس المال عند مستوى دلالة أقل من 0.05. كما أظهرت نتائج إحدى الدراسات إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من نسبة كفاية رأس المال المصرفي (CAR)، ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) على الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية، كما أظهرت نتائج تلك الدراسة إلى وجود تأثير سلبي وغير معنوي لنسبة تغطية السيولة (LCR) على الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية محل الدراسة، كما أظهرت أن البنوك التجارية المصرية محل الدراسة تحتفظ بنسبة كفاية رأس مال مصرفي في المتوسط أكبر من المقررة وفقاً لاتفاقية بازل الثالثة Basel III، كما أظهرت أن نسب السيولة الجديدة للبنوك محل الدراسة في المتوسط قد تجاوزت النسب التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) مما يعكس قوة السياسات المتشددة من قبل البنك المركزي المصري لتحقيق الالتزام بمتطلبات بازل III للبنوك التجارية المصرية محل الدراسة.

8-2- تحليل نتائج الدراسات السابقة:

هدف الباحث من عرض وتحليل الدراسات السابقة إلى ما يلي:

- تحديد الفجوة البحثية، ومن ثم صياغة مشكلة الدراسة وتحديد المتغيرات المستقلة والتابعة محل الدراسة.
- صياغة فروض البحث؛ والتي تمثل التفسيرات المحتملة لأسباب مشكلة الدراسة، والتي سيتم اختبار صحتها من خلال الدراسة التطبيقية.
- التوصل إلى النموذج المقترح لقياس أثر العلاقة بين معياري إدارة مخاطر السيولة على مؤشرات الأداء المالي بالبنوك العاملة في مصر بعد اكتمال تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة Basel III في بداية عام 2019.

وبناءً على ما سبق؛ فقد تم تحديد الفجوة البحثية، والتي تمثلت في عدم تناول أي دراسة سابقة لقياس أثر تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة "Basel III" فيما يتعلق بمعياري إدارة مخاطر السيولة على مؤشرات الأداء المالي بجميع البنوك العاملة في مصر التي تخضع لرقابة وإشراف البنك المركزي المصري، وذلك بعد اكتمال متطلبات تطبيقها بحلول عام 2019، وقد تناولت بعض الدراسات السابقة

قياس هذا الأثر على مؤشرات الأداء المالي بالبنوك العاملة في مصر قبل اكتمال متطلبات تطبيق الاتفاقية المذكورة، وسوف تتناول الدراسة قياس أثر تطبيق النسب الرقابية الإلزامية بالبنوك العاملة في مصر لكل من معيار نسبة تغطية السيولة، ومعيار نسبة صافي التمويل المستقر على مؤشرات الأداء المالي والتي تتضمن معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل صافي هامش العائد وذلك من خلال تحليل مؤشرات السلامة المالية والأداء المالي الربع سنوية للبنوك العاملة في مصر، والبالغ عددها خلال فترة الدراسة (38) بنك، وذلك خلال الفترة من بداية الربع الأول من عام 2016 وحتى نهاية الربع الأول من عام 2022، وهي الفترة التي شهدت تطبيق تلك المعايير، وبما يمكن من الإجابة على الأسئلة التي تمثل مشكلة الدراسة، وتتشكل منها فروض البحث، والنموذج المقترح لقياس أثر العلاقة بين متغيرات الدراسة التفسيرية والمتغيرات التابعة، وذلك على النحو المبين في الدراسة.

9- الدراسة التطبيقية:

تتمثل خطوات البحث المتبعة فى الدراسة التطبيقية فى تحديد مجتمع الدراسة، والفترة الزمنية للدراسة، وطرق جمع البيانات اللازمة للدراسة، وتحديد متغيرات الدراسة، وأساليب قياسها، ثم تصميم وبناء النماذج الإحصائية للدراسة، وأخيراً تحديد أساليب التحليل الإحصائي للبيانات التى تم جمعها، وذلك على النحو التالى:

9-1- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع بنوك القطاع المصرفي المصري المسجلة لدى البنك المركزي المصري في 2021/12/31، والتي بلغ عددها آنذاك (38) بنك، وقد تم اختيار جميع مفردات المجتمع لإجراء الدراسة التطبيقية (أسلوب الحصر الشامل)، وسيتم قياس أثر الحجم مقاساً بإجمالي حجم الأصول على مؤشرات الأداء المالي كمتغير رقابي، وسيتم التعامل معه كمتغير مستقل في نموذج الدراسة، وفيما يلي قائمة بأسماء البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري في 2021/12/31، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (2)

بيان بأسماء البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري

م	اسم البنك	م	اسم البنك	م	اسم البنك
1	البنك الأهلي المصري	14	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	27	بنك التنمية الصناعية
2	بنك مصر	15	بنك الإمارات دبي الوطني	28	البنك الزراعي المصري
3	البنك التجاري الدولي	16	بنك الكويت الوطني	29	بنك الاستثمار العربي

م	اسم البنك	م	اسم البنك	م	اسم البنك
4	بنك قطر الوطني الأهلي	17	بنك التعمير والإسكان	30	البنك الأهلي الكويتي
5	البنك العربي الأفريقي الدولي	18	البنك المصري لتنمية الصادرات	31	البنك الأهلي المتحد
6	بنك القاهرة	19	المصرف المتحد	32	المؤسسة العربية المصرفية
7	بنك اتش اس بي سي – مصر	20	بنك قناة السويس	33	المصرف العربي الدولي
8	بنك فيصل الإسلامي المصري	21	بنك كريدي اجريكول	34	بنك أبوظبي الأول
9	بنك الإسكندرية	22	بنك بلوم	35	سيتي بنك إن إيه
10	بنك عودة	23	التجاري وفا بنك	36	البنك العربي
11	بنك البركة	24	بنك أبوظبي التجاري	37	بنك المشرق
12	مصرف أبوظبي الإسلامي	25	ميد بنك	38	البنك الأهلي اليوناني
13	البنك المصري الخليجي	26	العقاري المصري العربي		

المصدر: الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي المصري

9-2- الفترة الزمنية للدراسة التطبيقية:

تتمثل الفترة الزمنية للدراسة التطبيقية في ست سنوات متتابعة، بدايةً من عام 2016 وحتى نهاية الربع الأول من عام 2022 لفترات ربع سنوية امتدت على مدار ست سنوات وفترة واحدة ربع سنوية، وقد تم اختيار هذه الفترة الزمنية نظراً لتطبيق معايير اتفاقية بازل الثالثة Basel III في مصر خلال تلك الفترة على نحو متدرج ابتداءً من عام 2016 وحتى بداية عام 2019، وقد تم اتباع اسلوب الحصر الشامل في هذه الدراسة، والذي شمل كافة بنوك القطاع المصرفي المصري وعددها (38) بنك.

9-3- مصادر البيانات المستخدمة في الدراسة التطبيقية:

تم تجميع البيانات اللازمة للدراسة التطبيقية من خلال المصادر الثانوية للبيانات، والتي تمثلت في النشرات الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي المصري عبر موقعه الإلكتروني، وذلك لجمع بيانات مؤشرات السلامة المالية ومؤشرات الأداء المالي لكافة البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري بصورة ربع سنوية خلال فترة الدراسة، والتي بلغ عددها (25) مشاهدة.

9-4- متغيرات الدراسة:

تعتمد الدراسة على ثلاثة أنواع من المتغيرات وهي: المتغيرات المستقلة، والمتغيرات التابعة، والمتغير الرقابي وذلك على النحو التالي:

يمكن توصيف وقياس متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة وذلك على النحو التالي:

9-4-1- المتغيرات المستقلة Independent Variables:

تتضمن المتغيرات المستقلة موضوع الدراسة معايير إدارة مخاطر السيولة التي ألزم البنك المركزي المصري البنوك العاملة في مصر بها تطبيقاً لمقررات بازل III في توقيتات مختلفة اعتباراً من عام 2016 وحتى بداية عام 2019، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار المصرفي والسلامة المالية للجهاز المصرفي المصري، حيث التزمت البنوك العاملة في مصر بتطبيقها فور صدورها بموجب التعليمات التي يصدرها البنك المركزي المصري للبنوك في ضوء حرصه المستمر على اتباع البنوك لأفضل السياسات والممارسات الدولية، وخاصة فيما يتعلق بمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وكذلك وفقاً لما تفرضه مقتضيات الظروف الاقتصادية محلياً وعالمياً، ويأتي إلتزام البنوك العاملة في مصر بتنفيذ تلك التعليمات الصادرة عن البنك المركزي بموجب القواعد المصرفية والضوابط الرقابية المستمدة من المواد ذات الصلة بقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981، وكذلك المواد ذات الصلة بقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020، المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 24 سبتمبر 2020، والذي يعد رابع قانون يتم إصداره لتنظيم أعمال الجهاز المصرفي وأمور السياسات النقدية وشئون البنك المركزي، حيث شهدت مصر تاريخياً ثلاث تجارب سابقة لإصدار قوانين لتنظم أعمال الجهاز المصرفي[1].

وسوف تقاس تلك المتغيرات من خلال تحليل مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بنسب السيولة بالبنوك العاملة في مصر، وذلك خلال الفترة من عام 2016 حتى نهاية الربع الأول من عام 2022، وهي الفترة التي صدرت خلالها قرارات البنك المركزي بشأن تنفيذ البنوك للمعايير محل الدراسة، وتتمثل المتغيرات المستقلة للدراسة في معياري السيولة التي قرر البنك المركزي تطبيقها بالبنوك العاملة في مصر اعتباراً من أول يناير 2016 وفي توقيتات متتالية وهي على النحو التالي:

9-4-1-1- متغير نسبة تغطية السيولة بالبنوك X_1 Liquidity Coverage Ratio (LCR):

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوماً}} \times 100$$

[1] في عام 1957 صدر قانون أعمال البنوك والائتمان رقم 163 لسنة 1957 ليحدد قواعد الإشراف على تطبيق السياسة النقدية والائتمانية ويضع الإطار التنظيمي لعمل البنك المركزي المصري وقواعد الرقابة على البنوك، وذلك قبل أن يصدر لاحقًا في عام 1961 القرار الجمهوري بإنشاء البنك المركزي المصري. ومع التحولات الاقتصادية التي شهدتها بيئة مصر الاقتصادية في سبعينيات القرن المصري وتحولها نحو نهج سياسة الانفتاح الاقتصادي ظهرت الحاجة إلى إحداث تغييرات في البيئة التشريعية لتتواكب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي لحقت بالاقتصاد المصري مما استلزم إصدار القانون رقم 120 لسنة 1975 في شأن البنك المركزي والجهاز المصرفي.
وجاءت ثالث التجارب في بداية الألفية مدفوعة بالتطورات الاقتصادية على المستوى العالمي وتطورها كنتاج للضوابط والمعايير التي استحدثتها مقررات لجنة بازل بشأن الإشراف على البنوك ومعايير الأداء والتقييم وأسس التقييم المالي، فضلًا عن تطورات الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، ولمواكبة هذه التطورات وتحقيقًا لهذه المتطلبات جاء القانون رقم 88 لسنة 2003 بشأن إصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد (الموقع الإلكتروني لاتحاد بنوك مصر).

وتعرف على أنها الحد الأدنى الذي يجب أن يحتفظ به البنك من الأصول عالية السيولة للاستمرار في مزاولة أنشطته الرئيسية وتغطية التدفق النقدي الخارج حتى 30 يوم في ظل ظروف صعبة مالياً، وتهدف هذه النسبة إلى تعزيز السيولة في المدى قصير الأجل، ويجب ألا تقل تلك النسبة عن 100%.

9-4-1-2- متغير نسبة صافي التمويل المستقر بالبنوك

Net Stable Funding Ratio (NSFR) X_2:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \times 100$$

وهي النسبة التي تقيس قيمة الأموال طويلة الأجل المتاحة للبنك مقارنة بما تم توظيفه من هذه الأموال، وتهدف هذه النسبة إلى تعزيز السيولة في المدى المتوسط والطويل الأجل، والهدف منها أن يتوفر للبنك مصادر تمويل مستقرة لأنشطته الرئيسية.

9-4-1-3- المتغير الرقابي (Control Variable (X_3):

X_3: اللوغاريتم الطبيعي لحجم البنك مقاساً بإجمالي حجم الأصول.

يقيس المتغير الرقابي في هذه الدراسة أثر حجم البنك مقاساً بإجمالي الأصول على المتغيرات التابعة التي تتمثل في عدد من مؤشرات الأداء المالي المستخدمة في نموذج الدراسة، ولكنه لا يدخل في نطاق الدراسة، وقد تم إضافته من أجل ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة بالنموذج، وسوف يتم معاملة المتغير الرقابي على إنه متغير مستقل عند صياغة نموذج الدراسة، حيث أن الهدف من استخدامه هو استبعاد تأثيره عند دراسة العلاقة بين المتغيرات الأساسية التي يتضمنها نموذج القياس المقترح لمشكلة الدراسة، ويرجع اختيار حجم البنك كمتغير رقابي في ضوء الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، ويساوي اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي حجم أصول البنك (إسماعيل وآخرون، 2021؛ Ahmad et al., 2008; Naceur & Kandil, 2009; Stolz & Wedow, 2011; Tanda, 2015; Ashraf et al., 2016; tasman, 2020; Polizzi et al, 2020).

9-4-2- المتغيرات التابعة Dependent Variables:

يتضمن المتغير التابع مؤشرات الأداء المالي بالبنوك العاملة في مصر **(Y)** والتي سيتم قياسها على مدار ست سنوات متصلة خلال الفترة من عام 2016 حتى عام 2021، وسوف يقاس ذلك المتغير من خلال تحليل محتوى القوائم المالية للبنوك العاملة في مصر على مدار الفترة المذكورة، ويستدل عليه من خلال مؤشرات الأداء المالي التالية وهي:

9-4-2-1- معدل العائد على الأصول (Return on Assets (ROA) (Y_1):

معدل العائد على الأصول = صافي الربح قبل الضرائب / مجموع الأصول X 100

يقيس هذا المؤشر انتاجية الأموال المستثمرة في عناصر الأصول المختلفة، إلى جانب تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الاستخدام الأمثل، وكذلك تقييم كفاءة الاستثمار في مجالات التوظيف المختلفة (حسن، 2015).

9-4-2-2- معدل العائد على حقوق الملكية (Y_2) Return on Equity (ROE):

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح قبل الضرائب / حقوق الملكية X 100

يقيس هذا المؤشر ما تحققه كل وحدة من حقوق المساهمين في صافي الأرباح التي يحققها البنك، وكذلك يقيس كفاءة الإدارة في استخدام أموال الملاك (حسن، 2015).

9-4-2-3- معدل صافي هامش الفائدة (Y_3) Net Interest Margin Ratio (NIM):

معدل صافي هامش العائد NIM = (عائد الاستثمار − مصروفات الفائدة) / إجمالي الأصول المدرة للعائد X %100

يعد هذا المؤشر من المؤشرات الأساسية التي تستخدم في تحليل نتائج أعمال البنوك، ويقيس نسبة صافي العائد من الاستثمار، والتي تمثل الفرق بين العائد على أنشطة الاستثمار والإقراض التي يحصل عليها البنك (الإيراد)، والفائدة المدينة التي يدفعها البنك للمودعين وأصحاب الأوعية الإدخارية والمقرضين (المصروف)، إلى إجمالي الأصول المدرة للعائد (Saksonova, 2014).

والجدول التالي يتضمن قيم المتغيرات المستقلة والتي تمثل معياري نسب السيولة لبنوك القطاع المصرفي المصري خلال فترة الدراسة (2016-2021)، وهي معيار نسبة تغطية السيولة (X_1)، ومعيار نسبة صافي التمويل المستقر (X_3)، كما يتضمن قيم المتغيرات التابعة والتي تمثل مؤشرات الأداء المالي خلال نفس الفترة، وهي معدل العائد على الأصول (Y_1)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (Y_2)،

ومعدل صافي هامش الفائدة (Y_3)، خلال الفترة من عام 2016 وحتى نهاية عام 2021، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (3)

نسبتي السيولة ومؤشرات الأداء المالي السنوية للجهاز المصرفي المصري خلال فترة الدراسة

متغيرات الدراسة (%)	2016	2017	2018	2019	2020	2021	مارس 2022
نسبة تغطية السيولة بالعملة المحلية (X_1)	-	889.0	749.0	757.2	1017.4	1006.8	1078.7
نسبة صافي التمويل المستقر بالعملة المحلية (X_2)	-	249.2	252.0	279.4	260.6	261.7	251.5
معدل العائد على الأصول (Y_1)	2.0	1.5	1.4	1.8	1.2	1.2	1.2
معدل العائد على حقوق الملكية (Y_2)	30.9	21.5	19.2	23.4	14.9	16.3	16.1
معدل صافي هامش الفائدة (Y_3)	4.6	3.9	3.0	4.1	3.7	4.2	4.2

المصدر: الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي المصري (https://www.cbe.org.eg/)

والجدول التالي يوضح تطور قيمة المتغير الرقابي والذي يمثله اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي حجم أصول القطاع المصرفي المصري (فيما عدا البنك المركزي المصري) خلال الفترة من عام 2016 وحتى نهاية الربع الأول من عام 2022، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (4)

تطور إجمالي حجم أصول القطاع المصرفي المصري خلال فترة الدراسة (2016-2021) (القيمة بالمليون جنيه)

المتغير الرقابي	2016	2017	2018	2019	2020	2021	نهاية مارس 2022
إجمالي الأصول	3962636	4813343	5432657	5856146	7022145	8627173	9413285
اللوغاريتم الطبيعي	12.59799	12.68245	12.73501	12.76761	12.84647	12.93587	12.97374

المصدر: النشرات الاحصائية الشهرية من الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي المصري

ومن خلال استعراض قيم معايير السيولة ومؤشرات الأداء المالي لبنوك القطاع المصرفي المصري بخلاف البنك المركزي المصري الواردة بالجدول رقم (3)، والتي تمثل القيم السنوية الإجمالية

للمتغيرات المستقلة والتابعة بنموذج الدراسة خلال فترة الدراسة الممتدة من بداية الربع الأول من عام 2017 حتى نهاية الربع الأول من عام 2022 يتضح الأتي:

1- بلغت قيمة المتغير المستقل (X_1) في خلال عام 2017، والذي يمثل نسبة تغطية السيولة بالعملة المحلية نسبة وقدرها 889.0%، وبزيادة قدرها 809.0% عن الحد الأدنى للنسبة المقررة رقابياً خلال عام 2017 وقدرها 80%، وتصاعدت تلك النسبة خلال فترة الدراسة التي امتدت حتى نهاية الربع الأول من عام 2022 لتصل إلى نسبة وقدرها 1078.7%، وبزيادة قدرها 978.7% عن الحد الأدنى للنسبة المقررة رقابياً وقدرها 100% اعتباراً من عام 2019، وقد انعكس ذلك على زيادة احتفاظ البنوك بقدر كافي من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة لمقابلة صافي التدفقات الخارجة خلال 30 يوم قادمة خلال تلك الفترة لمواجهة المخاطر المحتملة، وسوف يتم قياس أثر هذه الزيادة على مؤشرات الربحية الواردة بالنموذج خلال فترة الدراسة.

2- بلغت قيمة المتغير المستقل (X_2) في خلال عام 2017، والذي يمثل نسبة صافي التمويل المستقر بالعملة المحلية نسبة وقدرها 249.2%، وبزيادة قدرها 149.2% عن الحد الأدنى للنسبة المقررة رقابياً اعتباراً من نهاية أكتوبر عام 2016 وقدرها 100%، وتصاعدت تلك النسبة خلال فترة الدراسة التي امتدت حتى نهاية الربع الأول من عام 2022 لتصل إلى نسبة وقدرها 251.5%، وبزيادة قدرها 151.5% عن الحد الأدنى للنسبة المقررة رقابياً، وقد انعكس ذلك على زيادة توافق هيكل التمويل طويل الأجل ولفترة تمتد لعام على الأقل، والتي تعكس النسبة بين قيمة التمويل المستقر المتاح وقيمة التمويل المستقر المطلوب (التعليمات الرقابية الصادرة من البنك المركزي المصري بشأن إدارة مخاطر السيولة وفقاً لمقررات اتفاقية بازل III، 2016) ، وسوف يتم قياس أثر هذه الزيادة على مؤشرات الربحية الواردة بالنموذج خلال فترة الدراسة.

3-بلغت قيمة المتغير التابع (Y_1) في خلال عام 2016، والذي يمثل معدل العائد على الأصول نسبة وقدرها 2%، وهبطت تلك النسبة خلال فترة الدراسة التي امتدت حتى نهاية الربع الأول من عام 2022 لتصل إلى نسبة وقدرها 1.2%، وبانخفاض قدره 0.8% عن مقدار النسبة في بداية فترة الدراسة، وقد انعكس ذلك على تراجع العائد على الأصول بشكل متدرج خلال فترة الدراسة فيما عدا عام 2019 الذي شهد صعود مفاجيء في معدل العائد على الأصول، ليصل إلى مستوى 1.8% بزيادة قدرها 0.4% عن العام السابق، ثم عاودت هذه النسبة التراجع في العام التالي مباشرة إلى مستوى 1.2%، واستقر هذا المعدل في عام 2021 عند نفس المستوى في العام السابق، وسوف يتم قياس المتغيرات المستقلة ذات الأثر على هذا المؤشر الواردة بالنموذج خلال فترة الدراسة.

4- بلغت قيمة المتغير التابع (Y_2) في خلال عام 2016، والذي يمثل معدل العائد على حقوق الملكية نسبة وقدرها 30.9%، وهبطت تلك النسبة خلال فترة الدراسة التي امتدت حتى نهاية الربع الأول من عام 2022 لتصل إلى نسبة وقدرها 16.1%، وبانخفاض قدره 14.6% عن مقدار النسبة في بداية فترة الدراسة، وقد انعكس ذلك على تراجع العائد على حقوق الملكية بشكل متدرج خلال فترة الدراسة فيما عدا عام 2019 الذي شهد صعود مفاجيء في معدل العائد على حقوق الملكية، ليصل إلى مستوى 23.4% بزيادة قدرها 4.2% عن العام السابق، كما هو الحال فيما يتعلق بمعدل العائد على الأصول عن نفس العام، ثم عاودت هذه النسبة التراجع في العام التالي مباشرة إلى مستوى 14.9%، ثم عاودت تلك النسبة الصعود من جديد لتصل إلى مستوى 16.1% في نهاية الربع الأول من عام 2022، وسوف يتم قياس المتغيرات المستقلة ذات الأثر على هذا المؤشر الواردة بالنموذج خلال فترة الدراسة.

5- بلغت قيمة المتغير التابع (Y_3) في خلال عام 2016، والذي يمثل معدل صافي هامش الفائدة نسبة وقدرها 4.6%، وهبطت تلك النسبة خلال فترة الدراسة التي امتدت حتى نهاية الربع الأول من عام 2022 لتصل إلى نسبة وقدرها 4.2%، وبانخفاض قدره 0.4% عن مقدار النسبة في بداية فترة الدراسة، وقد انعكس ذلك على تراجع العائد على معدل صافي هامش الفائدة بشكل متدرج خلال فترة الدراسة فيما عدا عام 2019 الذي شهد صعود مفاجيء في معدل صافي هامش الفائدة، ليصل إلى مستوى 4.1% بزيادة قدرها 1.1% عن العام السابق، كما هو الحال فيما يتعلق بمعدل العائد على الأصول عن نفس العام، ثم عاودت هذه النسبة التراجع في العام التالي مباشرة إلى مستوى 3.7%، ثم عاودت تلك النسبة الارتفاع من جديد لتصل إلى مستوى 4.2% في نهاية الربع الأول من عام 2022، وسوف يتم قياس المتغيرات المستقلة ذات الأثر على هذا المؤشر الواردة بالنموذج خلال فترة الدراسة.

وبناءً على ماسبق يمكن صياغة نموذج الدراسة المقترح والذي يمثل العلاقة بين المتغيرات المستقلة (X) التي تمثل معياري نسب السيولة التي قرر البنك المركزي المصري تطبيقها والرقابة عليها بهدف تحقيق الاستقرار المصرفي والسلامة المالية للجهاز المصرفي المصري، وذلك في ضوء تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة Basel III، والتي التزمت البنوك العاملة في مصر بتطبيقها اعتباراً من عام 2016، والمتغيرات التابعة لها (Y) التي تمثل مؤشرات الأداء المالي، وتتضمن (Y_1) معدل العائد على الأصول Return on Assets (ROA)، و(Y_2) معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE)، و(Y_3) معدل صافي هامش العائد Net Interest Margin (NIM)، والمتغير الرقابي (X_3) الذي يمثل اللوغاريتم الطبيعي لحجم البنك مقاساً بإجمالي الأصول، وذلك من خلال الشكل التالي:

شكل توضيحي رقم (1) لمتغيرات النموذج المقترح

لقياس أثر تطبيق معياري السيولة على مؤشرات الأداء المالي بالبنوك

في ضوء تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة Basel III

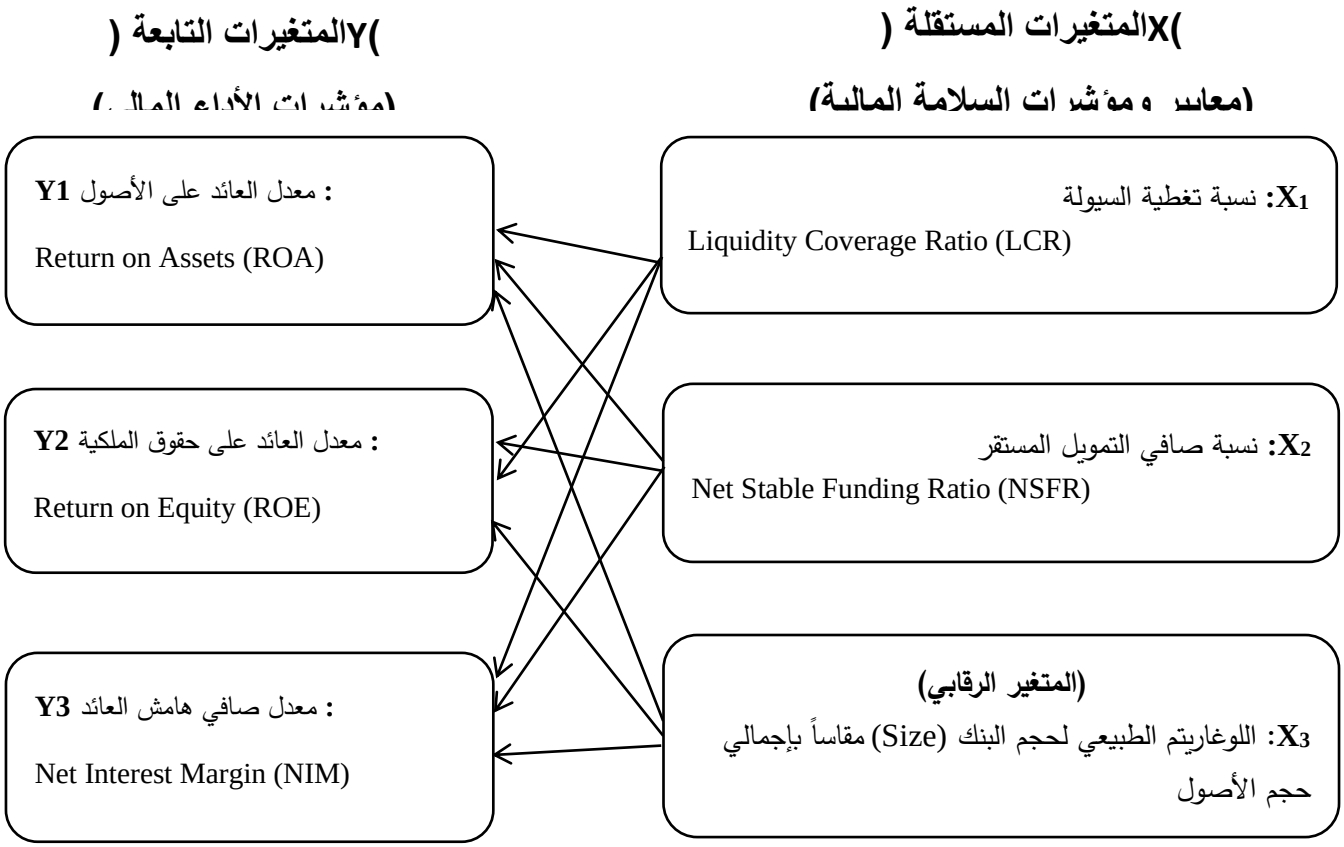

المصدر: إعداد الباحث

ووفقاً للمتغيرات المستقلة والتابعة السابق بيانها، والتي سوف يتم على أساسها تحليل مؤشرات السلامة المالية للبنوك العاملة في مصر إحصائياً، وذلك على مدار الفترة من بداية الربع الأول من عام 2016 حتى نهاية الربع الأول من عام 2022، وذلك باستخدام حزمة برامج التحليل الإحصائي (IBM SPSS Statistics 26)، وبرنامج (SPSS AMOS) لصياغة النموذج المقترح واختبار فروض الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: المعادلة الرئيسية الأولى للانحدار الخطي المتعدد والتي تمثل النموذج المقترح لقياس أثر التغير في معياري السيولة على معدل العائد على الأصول Return on Assets (ROA) بالبنوك العاملة في مصر:

$$Y_1 = B_0+B_{11}X_{11}+B_{12}X_{12}+B_{13}X_{13} +\sum_{(11:17)}$$

حيث أن:

Y_1: مقدار التغير في المتغير التابع الذي يمثل معدل العائد على الأصول، الناتج عن التغير في معياري السيولة بالنموذج.

B_0 : تمثل الجزء الثابت غير المرتبط بمعياري السيولة بالنموذج.

B_{11} : تمثل معامل المتغير المستقل X_{11} الذي يمثل نسبة تغطية السيولة بالبنك.

X_{11} : مقدار التغير في معدل العائد على الأصول Y_1 الناتج عن التغير في نسبة تغطية السيولة بالبنك.

B_{12} : تمثل معامل المتغير المستقل X_{12} الذي يمثل نسبة صافي التمويل المستقر بالبنك.

X_{12} : مقدار التغير في معدل العائد على الأصول Y_1 الناتج عن التغير في نسبة صافي التمويل المستقر بالبنك.

B_{13} : تمثل معامل المتغير الرقابي X_{13} الذي يمثل حجم البنك مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي حجم أصول البنك.

X_{13} : مقدار التغير في معدل العائد على الأصول Y_1 الناتج عن التغير في حجم البنك مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي حجم أصول البنك.

$\sum_{(11:13)}$: قيمة البواقي في نموذج الانحدار.

ثانياً: المعادلة الرئيسية الثانية للانحدار الخطي المتعدد والتي تمثل النموذج المقترح لقياس أثر التغير في معياري السيولة على معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE) بالبنوك العاملة في مصر:

$$Y_2 = B_0+B_{21}X_{21}+B_{22}X_{22}+B_{23}X_{23}+ \sum_{(21,27)}$$

حيث أن:

Y_2: مقدار التغير في المتغير التابع الذي يمثل معدل العائد على حقوق الملكية الناتج عن التغير في المتغيرات المستقلة التي تمثل معياري السيولة بالنموذج.

B_0 : تمثل الجزء الثابت غير المرتبط بمعياري السيولة بالنموذج.

B_{21} : تمثل معامل المتغير المستقل X_{21} الذي يمثل نسبة تغطية السيولة بالبنك.

X_{21} : مقدار التغير في معدل العائد على حقوق الملكية Y_2 الناتج عن التغير في نسبة تغطية السيولة بالبنك.

B_{22} : تمثل معامل المتغير المستقل X_{22} الذي يمثل نسبة صافي التمويل المستقر بالبنك.

X_{22} : مقدار التغير في معدل العائد على حقوق الملكية Y_2 الناتج عن التغير في نسبة صافي التمويل المستقر بالبنك.

B_{23} : تمثل معامل المتغير الرقابي X_{23} الذي يمثل حجم البنك مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي حجم أصول البنك.

X_{23}: مقدار التغير في معدل العائد على حقوق الملكية Y_2 الناتج عن التغير في حجم البنك مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي حجم أصول البنك.

$\sum_{(21:23)}$: قيمة البواقي في نموذج الانحدار.

ثالثاً: المعادلة الرئيسية الثالثة للانحدار الخطي المتعدد والتي تمثل النموذج المقترح لقياس أثر التغير في معياري السيولة على معدل صافي هامش العائد Net Interest Margin (NIM) بالبنوك العاملة في مصر:

$$Y_3 = B_0+B_{31}X_{31}+B_{32}X_{32}+B_{33}X_{33}+\sum_{(31:3})$$

حيث أن:

Y_3: مقدار التغير في المتغير التابع الذي يمثل معدل صافي هامش العائد، الناتج عن التغير في المتغيرات المستقلة التي تمثل معياري السيولة بالنموذج.

B_0 : تمثل الجزء الثابت غير المرتبط بمعياري السيولة بالنموذج.

B_{31} : تمثل معامل المتغير المستقل X_{31} الذي يمثل نسبة تغطية السيولة بالبنك.

X_{31} : مقدار التغير في معدل صافي هامش العائد Y_3 الناتج عن التغير في نسبة تغطية السيولة بالبنك.

B_{32} : تمثل معامل المتغير المستقل X_{32} الذي يمثل نسبة صافي التمويل المستقر بالبنك.

X_{32} : مقدار التغير في معدل صافي هامش العائد Y_3 الناتج عن التغير في نسبة صافي التمويل المستقر بالبنك.

B_{33} : تمثل معامل المتغير الرقابي X_{33} الذي يمثل حجم البنك مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي حجم أصول البنك.

X_{33} : مقدار التغير في معدل صافي هامش العائد Y_3 الناتج عن التغير في حجم البنك مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي حجم أصول البنك.

$\sum_{(31:33)}$: قيمة البواقي في نموذج الانحدار.

10- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

سيتم استخدام أسلوب المحاكاة لمونت كارلو Monte Carlo Simulation لإنتاج مجتمع الدراسة بتوظيف البيانات الاصلية، كما سيتم استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics من خلال مقاييس النزعة المركزية (المتوسط Mean والوسيط Median)، ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري Standard Deviation والقيمة الدنيا Minimum والقيمة القصوى Maximum). كما سيتم استخدام مقاييس الشكل (الالتواء والتفرطح)، بالإضافة الى المدرج التكراري لفحص مجتمع الدراسة، وتحديد ما إذا كان توزيع مفردات المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي أم غير ذلك بهدف تحديد نوع الاختبارات المستخدمة، وسيتم استخدام معامل الارتباط بيرسون Person's r Correlation Coefficient لاختبار مدى وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. كما سيتم استخدام تحليل المسار Path Analysis لاختبار فروض الدراسة وصياغة النموذج المقترح لقياس أثر المتغيرات المستقلة والتي تتمثل في مجموعة من معايير السلامة المالية، على المتغيرات التابعة من خلال مجموعة من مؤشرات الأداء المالي للبنوك والتي تتمثل في معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل صافي هامش العائد، واستخدام هذه المقاييس الاحصائية في ترتيب التوصيات النهائية للدراسة بناءً على قوة تأثير تلك المتغيرات التي سيتم قياسها. وسوف يتم استخدام حزمة برامج التحليل الإحصائي (SPSS Statistics 26 IBM) وبرنامج (SPSS AMOS) في تحليل البيانات واختبارات الفروض.

11- نتائج التحليل الاحصائي:

تم تحليل البيانات المجمعة لمؤشرات نسب السيولة ومؤشرات الأداء المالي لكافة البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري من النشرات الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي المصري عبر موقعه الإلكتروني باستخدام برنامج الحزم الإحصائية IBM SPSS Statistics 26. ويبدأ الفصل بمناقشة جودة وصحة البيانات، ثم عرض لملخص الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، واخيراً نتائج اختبارات الفروض. وقد تم استخدام مقاييس الاحصاء الوصفي المتعارف عليه لتلخيص البيانات، مثل المتوسط والوسيط والانحراف المعياري وقيم الالتواء والتفرطح والقيم الدنيا والقصوى. واستخدم تحليل المسار (Sewall Wright, 1921) باستخدام برنامج IBM AMOS 24 لإجراء اختبارات الفروض.

11-1- جودة البيانات:

تم توظيف أسلوب المحاكاة (Simulation) باستخدام البيانات لإنتاج عدد مناسب من البيانات عن طريق أخذ آلاف من العينات العشوائية من التوزيعات الاحتمالية للبيانات المدخلة وإنتاج العدد المطلوب من البيانات المحاكاة. ويسمى هذا الأسلوب محاكاة مونت كارلو (Mont Carlo Simulation) (Risk Tech Forum, 2012)؛ وذلك بسبب عدم كفاية حجم المجتمع للحصول على نموذج تنبؤ مناسب من البيانات المجمعة.

وحيث أن عدد الفترات الزمنية المتاح بياناتها في هذه الدراسة هو 25 فترة والتي تتمثل في الفترات الربع سنوية بداية من الربع السنوي الأول لسنة 2016 إلى الربع السنوي الأول سنة 2022، بالإضافة إلى أن عدد البنوك تحت الدراسة هو 38 بنكاً؛ فإن العدد المناسب لمجموع البيانات يكون 950 مشاهدة. وقد تم انتاج هذا العدد من المشاهدات بطريقة المحاكاة ويوضح جدول رقم (6) الملخص الوصفي لهذه المجموعة من البيانات، التي يمكن مقارنتها بالإحصاءات الوصفية للبيانات الاصلية في جدول رقم (5). فعند مقارنة قيم المتوسط والوسيط والانحراف المعياري نجد انه لا يوجد اختلافات كبيرة في هذه القيم بين البيانات الاصلية والبيانات المحاكاة، مما يدل على انه يمكن الحصول على احصاءات أخرى من البيانات المحاكاة والتي تكون أكثر مصداقية لارتفاع عدد المشاهدات عنه في مجموعة البيانات الاصلية. كذلك يمكن فحص المدرجات التكرارية (Histograms) الخاصة بالبيانات الاصلية ومقارنتها بالبيانات المحاكاة، نجد ان المدرجات التكرارية الخاصة بالبيانات المحاكاة توضح تحسن ملحوظ في شكل توزيعات البيانات، مما يوضح إمكانية الحصول على نتائج أفضل باستخدام البيانات المحاكاة. وبالتالي تكون هذه البيانات المحاكاة صالحة لبناء النماذج التنبؤية.

11-2- التحليل الوصفي:

بدراسة الملخص الوصفي في جدول رقم (5) وجدول رقم (6)، يتبين أن قيم الالتواء والتفرطح لم تتجاوز الحدود المقترحة للتوزيع الطبيعي لجميع المتغيرات مما يدل على عدم اختلاف توزيع هذه البيانات عن التوزيع الطبيعي، حيث تكون قيمة الالتواء أقل من 2 أو أكبر من -2 وتكون قيمة التفرطح أقل من 7 او أكبر من -7 (Curran et al., 1996). ومن الملحوظ ايضاً عدم وجود فروق كبيرة بين قيم المتوسط والوسيط لجميع المتغيرات، مما يدل على تناسق وتماثل توزيع البيانات تقريباً.

أما بفحص قيم الانحراف المعياري لمجموعتي البيانات نجد ان قيم الانحراف المعياري في جدول رقم (5) أكبر منها نوعاً ما في جدول رقم (6)، مما يدل على أن مجموعة البيانات المحاكاة أفضل من مجموعة البيانات الاصلية من حيث تباين القيم. فنجد مثلا أن قيمة الانحراف المعياري لنسبة تغطية

السيولة في البيانات الاصلية يساوي 122.004 بينما يساوي 109.642 في البيانات المحاكاة مما يوضح تحسن ملحوظ في تباين قيم لنسبة تغطية السيولة. كذلك الحال مع نسبة صافي التمويل المستقر، حيث انخفضت قيمة الانحراف المعياري من 21.559 في البيانات الاصلية الى 19.095 في البيانات المحاكاة. وبفحص باقي المتغيرات نجد نفس النتائج، مما يوضح مدى صلاحية البيانات المحاكاة للاستمرار في التحليل المتقدم.

جدول رقم (5) الاحصاءات الوصفية للبيانات الأصلية عن الفترة 2016-2021 (ن=25)

المتغيرات	المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	الالتواء	التفرطح	الحد الأدنى	الحد الأقصى
المستقلة							
نسبة تغطية السيولة	920.06	932.50	122.004	0.028-	1.399-	732.80	1110.20
نسبة صافي التمويل المستقر	247.47	251.50	21.559	1.017-	1.091	195.60	284.40
أثر حجم البنك (المتغير الرقابي)	12.74	12.74	0.144	0.494-	0.030-	12.43	12.97
التابعة							
معدل العائد على الأصول	1.55	1.50	0.273	0.419	0.938-	1.20	2.00
معدل العائد على حقوق الملكية	22.13	21.50	5.067	0.319	0.465-	14.90	30.90
معدل صافي هامش الفائدة	3.90	4.00	0.485	0.573-	0.045	3.00	4.60

المصدر: برنامج SPSS

جدول رقم (6) الاحصائيات الوصفية للبيانات المحاكاة عن الفترة 2016-2021 (ن=950)

المتغيرات	المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	الالتواء	التفرطح	الحد الأدنى	الحد الأقصى
المستقلة							
نسبة تغطية السيولة	927.01	932.57	109.642	0.054-	1.208-	732.93	1110.09
نسبة صافي التمويل المستقر	248.53	251.81	19.095	0.485-	0.510-	198.48	283.16
أثر حجم البنك (المتغير الرقابي)	12.76	12.78	0.106	0.352-	0.629-	12.49	12.97
التابعة							
معدل العائد على الأصول	1.60	1.60	0.230	0.053	1.099-	1.20	2.00
معدل العائد على حقوق الملكية	21.87	21.50	3.554	0.343	0.623-	14.97	30.66
معدل صافي هامش الفائدة	3.86	3.88	0.325	0.183-	0.596-	3.03	4.56

المصدر: برنامج SPSS

المدرجات التكرارية

البيانات الاصلية **البيانات المحاكاة**

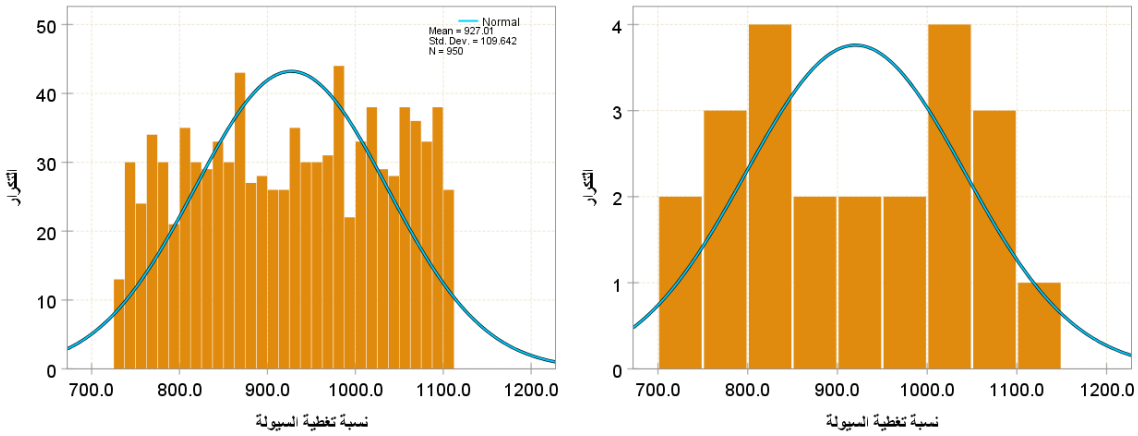

توضح المدرجات التكرارية لنسبة تغطية السيولة في كلا من مجموعتي البيانات الاصلية والمحاكاة أن اجراء المحاكاة الذي تم في برنامج SPSS كان حريصاً على انتاج نفس توزيع البيانات الأصلية، حيث نجد أن شكل التوزيع لم يتغير في البيانات المحاكاة عنه في البيانات الأصلية بل يبدو منتظماً أكثر وأقرب للتوزيع الطبيعي وتلاحظ أنه يأخذ شكل التوزيع الموحد (uniform distribution) في نفس الوقت.

البيانات الاصلية **البيانات المحاكاة**

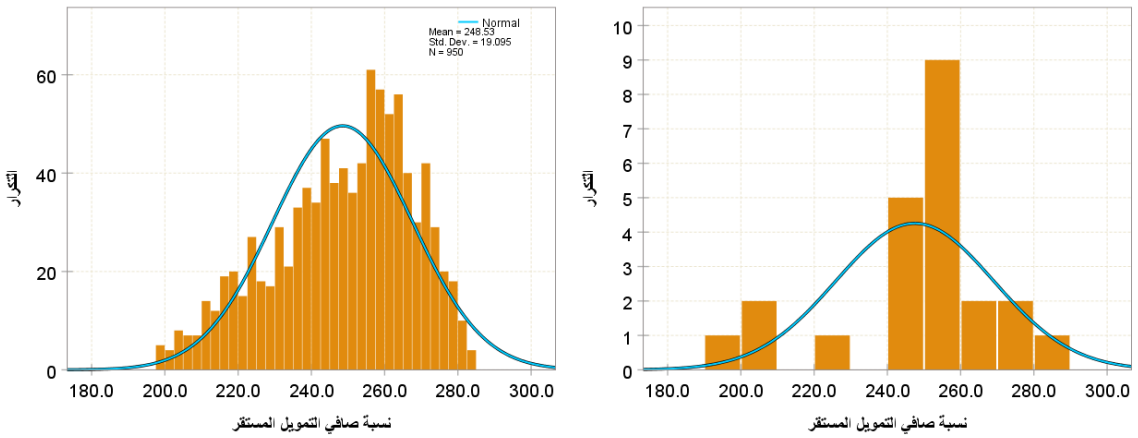

يتبين من المدرج التكراري لنسبة صافي التمويل المستقر في البيانات الاصلية ان معظم القيم تتوزع على المحور الافقي في الجانب الأيمن خاصة من 240 الى 290 مع وجود القليل من القيم على الجاب الايسر اقل من 230. لذلك نجد البيانات المحاكاة تمثل توزيعاً أقرب للتوزيع الطبيعي بقدر بسيط من الالتواء السالب ليوافق التوزيع نفس شكل التوزيع في البيانات الاصلية.

البيانات الاصلية

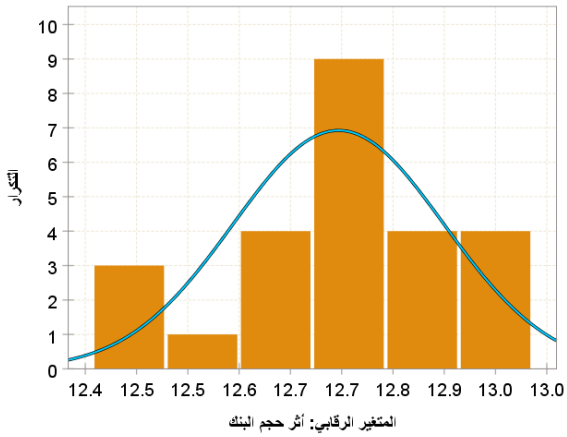

البيانات المحاكاة

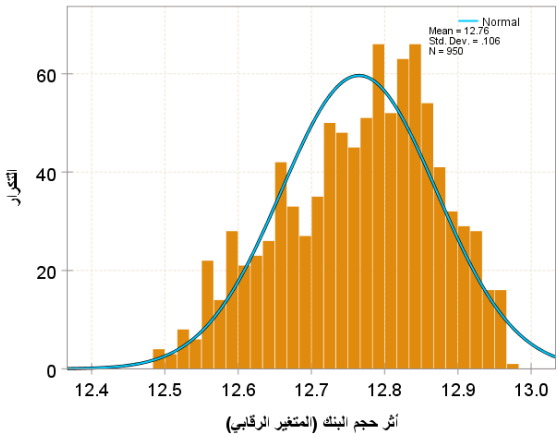

كانت أكثر قيمة تكراراً في المدرج التكراري للمتغير الرقابي في البيانات الاصلية بين 12.7 و12.8 وتمركزت معظم القيم بين 12.6 و13، وبفحص المدرج التكراري للبيانات المحاكاة نجد نفس شكل توزيع البيانات للبيانات الاصلية.

البيانات الاصلية

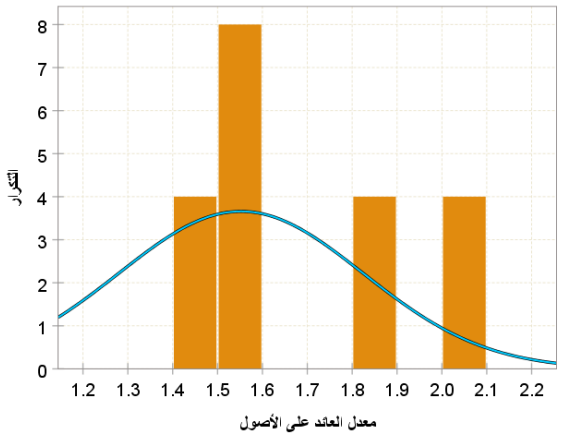

البيانات المحاكاة

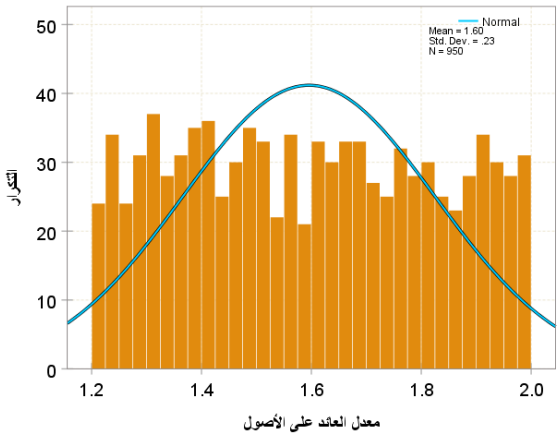

تتركز معظم قيم معدل العائد على الأصول بين 1.4 و1.6، وذلك في البيانات الاصلية كما هو ملاحظ في المدرج التكراري، ويظهر شكل التوزيع مائلاً الى التوزيع الموحد. ونجد المدرج التكراري للبيانات المحاكاة يظهر التوزيع بشكل توزيع موحد أكثر انتظاماً.

البيانات الاصلية

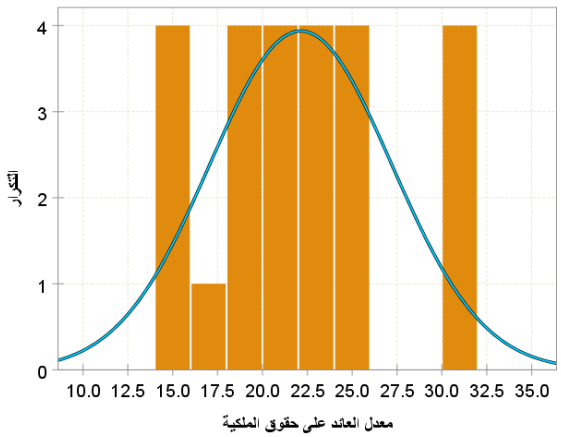

البيانات المحاكاة

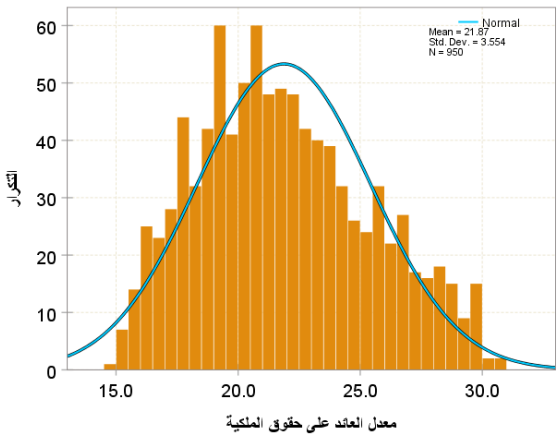

بفحص المدرج التكراري لمعدل العائد على حقوق الملكية للبيانات الاصلية نجد ان شكل التوزيع يتبع التوزيع الموحد تقريباً وتراوحت معظم القيم بين 14 و26، بينما يظهر المدرج التكراري توزيع البيانات المحاكاة متبعاً التوزيع الطبيعي تقريباً مع وجود قدر بسيط من الالتواء الموجب كما وجد في البيانات الاصلية. ومن الواضح ان توزيع البيانات المحاكاة يبدو أكثر ملائمة للتحليلات الإحصائية.

البيانات الاصلية

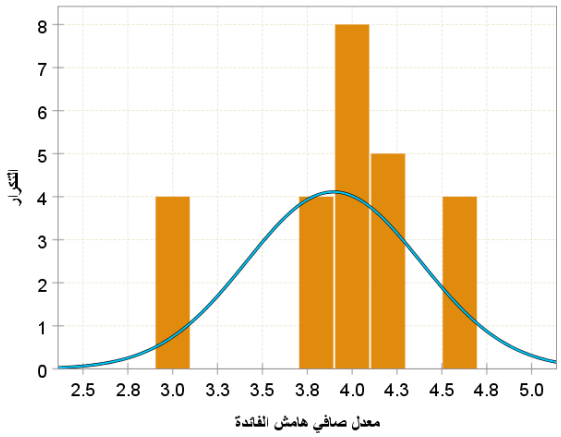

البيانات المحاكاة

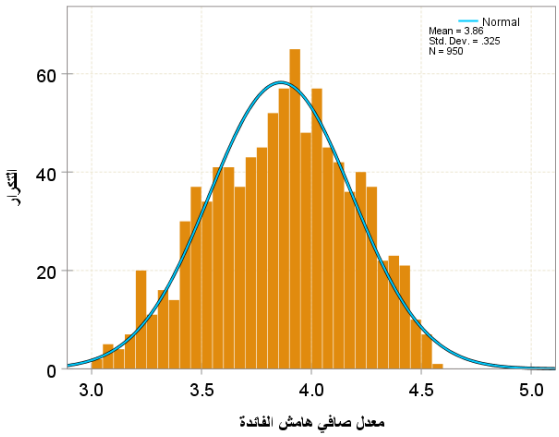

واخيراً بفحص المدرج التكراري لمعدل صافي هامش الفائدة للبيانات الاصلية نجد معظم القيم تمركزن بين 3.8 و4.3، ولا يوضح شكل المدرج توزيعاً معيناً؛ بينما يوضح المدرج التكراري للبيانات المحاكاة توزيع أكثر اعتدالاً وأقرب للتوزيع الطبيعي وتراوحت القيم بين نفس الحدود 3 و4.6، تقريباً.

11-3- اختبارات الفروض (Hypothesis Testing):

للوصول الى الهدف الأساسي من هذا البحث، تم تطبيق أسلوب تحليل المسار (Path Analysis) (نصر وأبو زيد، 2021)، وذلك لإنشاء نموذج تنبؤ يتضمن جميع العوامل تحت الدراسة؛ وهو أسلوب احصائي يسمح بوجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة. ويعد تحليل المسار

من الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الخارجية (المستقلة) والداخلية (التابعة) (Randolph & Myers, 2013)، وهو من اهم أنواع نمذجة المعادلات الهيكلية (Structural Equation Modeling SEM) المستخدمة لاختبار الفرضيات. وفي هذا البحث، تم استخدام نموذج تحليل المسار لنمذجة المعادلات الهيكلية لاختبار تأثير كل من: "نسبة تغطية السيولة بالبنوك" و"صافي التمويل المستقر بالبنوك" على كل من "معدل العائد على الأصول"، "معدل العائد على حقوق الملكية"، "معدل صافي هامش الفائدة"؛ بالإضافة الى دراسة تأثير المتغير الرقابي "أثر حجم البنك" على النموذج.

وما يميز تحليل المسار عن تحليل الانحدار، انه يقدم قدر أكبر من المعلومات، ويعد مكملاً لتحليل الانحدار المتعدد حيث يعطي تصور كامل بين المتغيرات ذات الصلة، فهو يقوم على تحليل الارتباط مع تحليل الانحدار في آن واحد (Streiner, 2005). ويوضح شكل رقم (2) مخطط المسار للنموذج السببي المقترح (Hypothesized Path Model) للمتغيرات محل الدراسة، حيث تمثل الأسهم المنحنية ذات الاتجاهين معاملات الارتباط البسيطة (Correlation) بين المتغيرات أما معامل المسار (Path or Regression Coefficient) يمثل بأسهم ذات اتجاه واحد وقيمة معامل المسار تعبر عن التأثير المباشر للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

ويوضح ايضاً نموذج المسار قيم الارتباط المتعدد التربيعي (Squared Multiple Correlations R^2)، موضحة في جدول رقم (7). من القيم الموضحة بالجدول نجد أن المتغيرات المستقلة تفسر 56.2% من التغير في معدل العائد على الأصول، 63.8% من التغير في معدل العائد على حقوق الملكية، 74.0% من التغير في معدل صافي هامش الفائدة. وقد أوضحت نتائج تحليل المسار ايضاً نسبة التغير المفسر في المتغيرات المستقلة بسبب المتغير الرقابي، حيث فسر المتغير الرقابي (أثر حجم البنك) 4.4% من التغير في نسبة تغطية السيولة بالبنوك و24.9% من التغير في صافي التمويل المستقر بالبنوك. وتظهر قيم R^2 في النموذج الموضح في شكل رقم (2) فوق المستطيل الممثل للمتغيرات التابعة والمستقلة على اليمين.

جدول رقم (7) قيم الارتباط المتعدد التربيعي R^2

المتغير	نسبة تغطية السيولة بالبنوك	صافي التمويل المستقر بالبنوك	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل صافي هامش الفائدة
R^2	0.044	0.249	0.562	0.638	0.740

وتمثل القيم الموضحة في جدول رقم (8) الارتباط بين أخطاء البواقي (Residual Errors) والممثلة على النموذج في شكل رقم (2) بأسهم منحنية ذات اتجاهين بين الدوائر الصغيرة التي تمثل أخطاء البواقي. واخطاء البواقي تمثل التباين في متغير داخلي (تابع) يظل غير مفسر حتى بعد حساب تأثيرات متغيرات التوقع المحددة. ويسمح تحليل المسار في برنامج AMOS بارتباط هذه الأخطاء لتحسين ملائمة النموذج للبيانات، مع العلم ان جميع الارتباطات الموضحة في جدول رقم (8) دالة احصائياً، عند مستوى دلالة اقل من 0.001.

جدول رقم (8) قيم الارتباط بين خطأ بواقي تحليل المسار (Residual Errors)

خطأ البواقي	e2 <--> e1	e3 <--> e2	e5 <--> e4
الارتباط	0.691	0.081-	0.330-

11-4- تقييم النموذج السببي المقترح:

قبل البدء في تحليل نتائج تحليل المسار، تم التحقق من مدى ملائمة النموذج للبيانات من خلال مؤشرات المطابقة الخاصة بنماذج المعادلات الهيكلية والتي حصلنا عليها من برنامج SPSS AMOS. في تحليل المسار، يتم استخدام نوعين من مؤشرات الملاءمة لتقييم ملاءمة النموذج: مؤشرات المطابقة المطلقة (absolute fit indices) ومؤشرات الملائمة المتزايدة (fit indices incremental). بالنسبة لمؤشرات المطابقة المطلقة، يتم استخدام اختبار مربع كاي (Chi-square, χ^2) وخطأ الجذر التربيعي المتوسط للتقريب (Root Mean Square Error of Approximation: RMSEA). من بين مؤشرات الملاءمة المتزايدة، يتم استخدام مؤشر التوافق المقارن (Comparative Fit Index: CFI) ومؤشر تاكر لويس (Tucker Lewis Index: TLI). يتم عرض نتائج جودة النموذج الملائم في جدول رقم (9)، والتي أوضحت ان جميع المؤشرات مطابقة للمقاييس المتفق عليها من قبل الباحثين (Caughlin, n.d) مما يدل على مدى ملائمة النموذج للبيانات.

جدول رقم (9) نتائج اختبار ملائمة نموذج المسار (Caughlin, n.d)

مؤشرات ملائمة النموذج	القيمة المحددة	القيمة الناتجة	الملائمة
χ^2 (درجات الحرية = 1)	صغيرة	0.496	ملائم جداً
p	0.05 ≤	0.481	ملائم جداً
مربع كاي/درجات الحرية	2 ≥	0.496	ملائم جداً
CFI	0.90 ≤	1.000	ملائم جداً

TLI	0.95 ≤	1.000	ملائم جداً
RMSEA	0.08 ≥	0.000	ملائم جداً

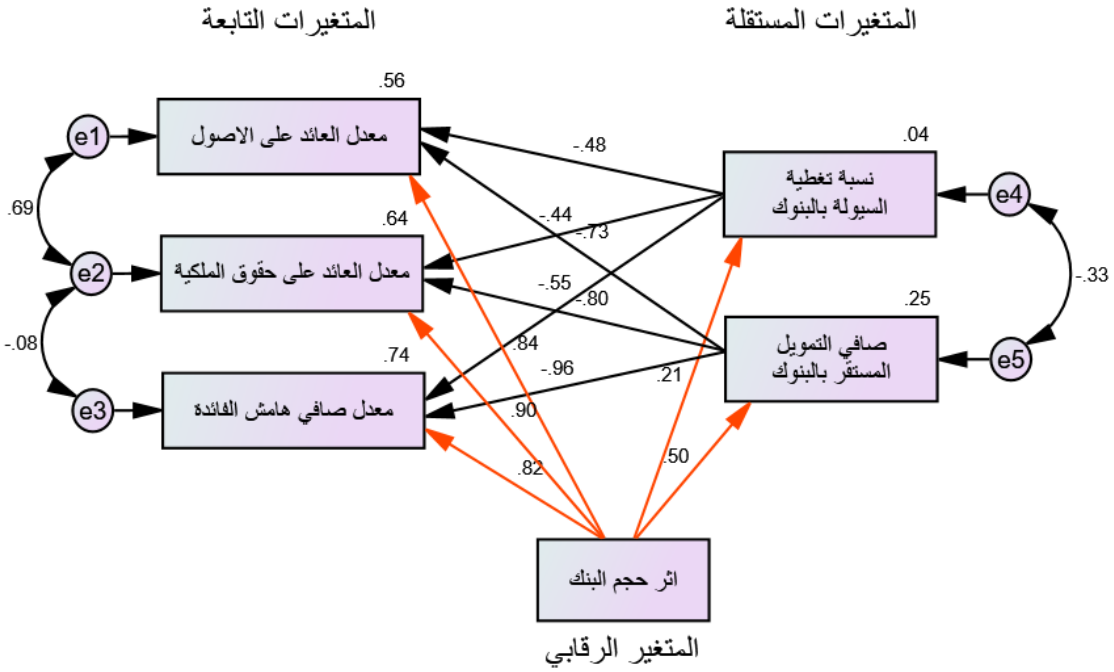

شكل رقم (2) مخطط المسار للنموذج السببي المقترح للمتغيرات محل الدراسة

11-5- تحليل الارتباط (Correlation Analysis):

تم حساب معاملات الارتباط (Pearson's r Correlation Coefficient) بين متغيرات الدراسة في برنامج SPSS ويوضح جدول رقم (11) قيم هذه المعاملات. ومن الجدول نجد ان معياري السيولة: نسبة تغطية السيولة بالبنوك وصافي التمويل المستقر بالبنوك كانت مرتبطة ارتباطاً دال احصائياً مع المتغيرات التابعة الثلاثة، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية اقل من 0.01. وقد تم تحديد قوة الارتباط حسب معيار (Schober et al., 2018) المبين في جدول رقم (10)، فكان هناك ارتباط عكسي ضعيف بين " نسبة تغطية السيولة بالبنوك" و"معدل العائد على الأصول" (ر = -0.178، معنوية < 0.001)، و"معدل العائد على حقوق الملكية" (ر = -0.113، معنوية < 0.001)، و"معدل صافي هامش الفائدة" (ر = -0.212، معنوية < 0.001). وهناك ارتباط عكسي ضعيف بين "صافي التمويل المستقر بالبنوك" و"معدل العائد على الأصول" (ر = −0.225، معنوية = 0.001)، و"معدل العائد على حقوق الملكية" (ر = −0.267، معنوية < 0.001)، وارتباط عكسي معتدل بين "صافي التمويل المستقر بالبنوك" و"معدل صافي هامش الفائدة" (ر = −0.456، معنوية < 0.001).

واخيراً، يوجد ارتباط طردي ضعيف بين "أثر حجم البنك (المتغير الرقابي)" و"معدل العائد على الأصول" (ر = 0.373، معنوية < 0.001)، و"معدل صافي هامش الفائدة" (ر = 0.224، معنوية < 0.001)، وارتباط طردي متوسط بين "أثر حجم البنك (المتغير الرقابي)" و"معدل العائد على حقوق الملكية" (ر = 0.415، معنوية < 0.001).

جدول رقم (10). معيار شوبر (2018) لقوة الارتباط

0 < |ر| < 0.10	ارتباط ضعيف جدا (لا يعتد به)
0.10 < |ر| < 0.39	ارتباط ضعيف
0.40 < |ر| < 0.69	ارتباط متوسط
0.70 < |ر| < 0.89	ارتباط قوي
0.90 < |ر| < 1.00	ارتباط قوي جدا

جدول رقم (11) معاملات الارتباط بيرسون (ر) بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	X3	X4	X7	Y1	Y2	Y3
X3 نسبة تغطية السيولة بالبنوك	1					
X4 صافي التمويل المستقر بالبنوك	-0.175**	1				
X7 أثر حجم البنك (المتغير الرقابي)	0.210**	0.499**	1			
Y1 معدل العائد على الأصول	-0.178**	-0.225**	0.373**	1		
Y2 معدل العائد على حقوق الملكية	-0.113**	-0.268**	0.415**	0.871**	1	
Y3 معدل صافي هامش الفائدة	-0.212**	-0.456**	0.224**	0.629**	0.640**	1

**. دال احصائياً عند 0.01.

11-6- نتائج تحليل المسار (اختبار الفرضيات):

تم انشاء مخطط نموذج المسار المفترض (Hypothesized Path Model Diagram) وحساب معاملات الانحدار، الموضحة في جدول رقم (12)، حيث بينت النتائج ان جميع المتغيرات المستقلة كانت مؤثرة على جميع المتغيرات التابعة عند مستوى دلالة اقل من 0.001، بالإضافة الى

تأثير المتغير الرقابي على جميع المتغيرات المستقلة والتابعة. وبالتالي فانه يمكن استنتاج معادلات الانحدار التالية من قيم معاملات الانحدار المعيارية (Standardized Regression Coefficients) وخاصة التأثيرات الكلية الموضحة بالجدول.

المعادلة الاولي: المتغير التابع "معدل العائد على الأصول":

ROA = -0.482*LCR - 0.727*NSFR + 0.373*CV

يمكن التنبؤ بقيمة "معدل العائد على الأصول" (ROI) عن طريق المتغيرات المستقلة، حيث كان تأثير "نسبة تغطية السيولة بالبنوك" (LCR) و"صافي التمويل المستقر بالبنوك" (NSFR) سالباً، بينما كان تأثير "أثر حجم البنك (المتغير الرقابي)" (CV) ايجابياً. ويمكن حساب قيمة معدل العائد على الأصول المتوقعة باستخدام معادلة الانحدار السابقة عند معرفة قيم المتغيرات المستقلة والمتغير الرقابي، حيث ينقص معدل العائد على الأصول بقيمة 0.482 عند زيادة معيار نسبة تغطية السيولة بالبنوك بوحدة واحدة. كذلك عندما تزيد صافي التمويل المستقر بالبنوك بوحدة واحدة تنقص قيمة معدل العائد على الأصول بقيمة 0.727. وزيادة وحدة واحدة من المتغير الرقابي تزيد معدل العائد على الأصول بقيمة 0.373.

المعادلة الثانية: المتغير التابع " معدل العائد على حقوق الملكية":

ROE = -0.442*LCR - 0.796*NSFR +0.415*CV

باستخدام المعادلة أعلاه يمكن حساب قيمة معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) المتوقعة، حيث ان كل وحدة تزيد في نسبة تغطية السيولة بالبنوك تنقص 0.442 من معدل العائد على حقوق الملكية، وكذلك كل وحدة تزيد من صافي التمويل المستقر بالبنوك تنقص 0.796 من معدل العائد على حقوق الملكية. وكل وحدة تزيد من المتغير الرقابي تزيد 0.415 من معدل العائد على حقوق الملكية.

المعادلة الثالثة: المتغير التابع "معدل صافي هامش الفائدة":

NIM = -0.552*LCR - 0.962*NSFR + 0.224*CV

اما بالنسبة لتأثير المتغيرات المستقلة على "معدل صافي هامش الفائدة" (NIM)، فيمكن استخدام المعادلة أعلاه لحساب القيمة المتوقعة لمعدل صافي هامش الفائدة كالتالي. كل زيادة في نسبة تغطية السيولة بالبنوك بوحدة واحدة تنقص 0.552 من معدل صافي هامش الفائدة، وكل زيادة في صافي التمويل المستقر بالبنوك بوحدة واحدة تنقص 0.962 من معدل صافي هامش الفائدة، وكل زيادة في المتغير الرقابي بوحدة واحدة تزيد 0.224 من معدل صافي هامش الفائدة.

جدول رقم (12) التأثير المباشر وغير المباشر والكلي (معاملات الانحدار) لنموذج المسار السببي المقترح (Direct, Indirect, and Total Effects - Path Model Coefficients)

المسـار	نوع التأثير	التأثير	المعنوية
نسبة تغطية السيولة بالبنوك -> العائد على الأصول	مباشر	0.482-	0.001 >
صافي التمويل المستقر بالبنوك-> العائد على الأصول	مباشر	0.727-	0.001 >
نسبة تغطية السيولة بالبنوك -> العائد على حقوق الملكية	مباشر	0.442-	0.001 >
صافي التمويل المستقر بالبنوك -> العائد على حقوق الملكية	مباشر	0.796-	0.001 >
نسبة تغطية السيولة بالبنوك -> صافي هامش الفائدة	مباشر	0.552-	0.001 >
صافي التمويل المستقر بالبنوك -> صافي هامش الفائدة	مباشر	0.962-	0.001 >
أثر حجم البنك -> نسبة تغطية السيولة بالبنوك	مباشر	0.210	0.001 >
أثر حجم البنك -> صافي التمويل المستقر بالبنوك	مباشر	0.499	0.001 >
أثر حجم البنك -> العائد على الأصول	مباشر	0.837	0.001 >
(عن طريق نسبة تغطية السيولة بالبنوك وصافي التمويل المستقر بالبنوك)	غير مباشر	0.464-	0.013
(مباشر + غير مباشر)	الكلي	0.373	0.018
أثر حجم البنك -> العائد على حقوق الملكية	مباشر	0.905	0.001 >
(عن طريق نسبة تغطية السيولة بالبنوك وصافي التمويل المستقر بالبنوك)	غير مباشر	0.490-	0.015
(مباشر + غير مباشر)	الكلي	0.415	0.034
أثر حجم البنك -> صافي هامش الفائدة	مباشر	0.820	0.001 >
(عن طريق نسبة تغطية السيولة بالبنوك وصافي التمويل المستقر بالبنوك)	غير مباشر	0.596-	0.032
(مباشر + غير مباشر)	الكلي	0.224	0.007

***. جميع المعاملات دالة احصائياً عند مستوى دلالة اقل من 0.01.**

ومن النتائج السابقة، يمكن استخلاص ان جميع فرضيات الدراسة كانت مقبولة، كمان هو موضح في جدول رقم (13).

جدول رقم (13) ملخص اختبار الفرضيات

الفرضية	النتيجة
اولاً: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعياري السيولة كنسب إلزامية رقابية على معدل العائد على الأصول بالبنوك العاملة في مصر.	**مقبولة**
1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة تغطية السيولة بالبنوك كنسبة رقابية إلزامية على معدل العائد على الأصول بالبنوك العاملة في مصر.	مقبولة
2. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة صافي التمويل المستقر بالبنوك كنسبة رقابية إلزامية على معدل العائد على الأصول بالبنوك العاملة في مصر.	مقبولة
ثانياً: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعياري السيولة كنسب رقابية إلزامية على معدل العائد على حقوق	**مقبولة**

الفرضية	النتيجة
الملكية بالبنوك العاملة في مصر.	
1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة تغطية السيولة بالبنوك كنسبة رقابية إلزامية على معدل العائد على حقوق الملكية بالبنوك العاملة في مصر.	مقبولة
2. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة صافي التمويل المستقر بالبنوك كنسبة رقابية إلزامية على معدل العائد على حقوق الملكية بالبنوك العاملة في مصر.	مقبولة
ثالثاً: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعياري السيولة كنسب رقابية إلزامية على معدل صافي هامش العائد بالبنوك العاملة في مصر.	**مقبولة**
1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة تغطية السيولة بالبنوك كنسبة رقابية إلزامية على معدل صافي هامش العائد بالبنوك العاملة في مصر.	مقبولة
2. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة صافي التمويل المستقر بالبنوك كنسبة رقابية إلزامية على معدل صافي هامش العائد بالبنوك العاملة في مصر.	مقبولة

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي قبول جميع فروض الدراسة، وذلك على النحو الوارد تفصيلياً بالجدول رقم (13)، والتي تمثل الإجابات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية على أسئلة الدراسة والتي تمثل مشكلة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

1- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعياري إدارة مخاطر السيولة على معدل العائد على الأصول كنسب إلزامية رقابية بالبنوك العاملة في مصر؟

الإجابة: تم قبول الفرض البديل القائل بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمعياري إدارة مخاطر السيولة كنسب إلزامية رقابية على معدل العائد على الأصول بالبنوك العاملة في مصر عند مستوى دلالة أقل من 0.01، وكذلك تم قبول الفروض البديلة الفرعية المنبثقة عن هذا الفرض الرئيسي عند نفس مستوى الدلالة.

2- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعياري إدارة مخاطر السيولة كنسب رقابية إلزامية على معدل العائد على حقوق الملكية بالبنوك العاملة في مصر؟

الإجابة: تم قبول الفرض البديل القائل بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمعياري إدارة مخاطر السيولة كنسب رقابية إلزامية على معدل العائد على حقوق الملكية بالبنوك العاملة في مصر عند مستوى دلالة أقل من 0.01، وكذلك تم قبول الفروض البديلة الفرعية المنبثقة عن هذا الفرض الرئيسي عند نفس مستوى الدلالة.

3- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعياري إدارة مخاطر السيولة كنسب رقابية إلزامية على معدل صافي هامش العائد بالبنوك العاملة في مصر؟

الإجابة: تم قبول الفرض البديل القائل بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمعياري إدارة مخاطر السيولة كنسب رقابية إلزامية على معدل صافي هامش العائد بالبنوك العاملة في مصر عند مستوى دلالة أقل من 0.01، وكذلك تم قبول الفروض البديلة الفرعية المنبثقة عن هذا الفرض الرئيسي عند نفس مستوى الدلالة.

وفيما يتعلق بجانب المقارنة بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، وتلك التي توصلت إليها الدراسات السابقة التي تم التعرض لها في هذا لبحث، يتضح أن هناك أوجه اتفاق بين هذه الدراسات وما انتهت إليه هذه الدراسة، والتي تتمثل فيما يلي:

هناك حاجة مستمرة إلى مراجعة القواعد والتعليمات والسياسات الرقابية والطرق الاحترازية بما يكفل الإشراف الفعال على المخاطر التي تتعرض لها البنوك وتحقيق التوازن بين الحفاظ على الاستقرار المصرفي والسلامة المالية بالبنوك من ناحية، وتحقيق مستوى الربحية الذي يعزز من قدرة البنوك على الاستمرار في ممارسة أنشطتها الرئيسية كمنظمات للأعمال من ناحية أخرى، وأن زيادة نسب السيولة دون استثمارها يؤثر سلباً على كفاءة الأداء، ويؤدي إلى خفض معدل العائد على حقوق الملكية، وأن الاستقرار المالي لا يتزايد بالضرورة بنفس القدر الذي تتزايد فيه نسب السيولة، وأن زيادة نسب السيولة عن الحد الكاف لضمان السلامة المالية والاستقرار المصرفي يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على السهم، الأمر الذي يتطلب عدم المغالاة في تحديد نسب السيولة والعمل على تحقيق متطلبات التوازن مع الأهداف الأخرى للبنوك وهي تحقيق الربحية ممثلة في زيادة المعدلات المذكورة، حيث أن المحافظة على حالة من التوازن بين متطلبات كفاية نسب السيولة وتحقيق الربحية سوف يعطي مجالاً أوسع للبحث عن فرص استثمارية مجدية وذات مخاطر يمكن السيطرة عليها وذات عوائد مقبولة، وضرورة العمل على تبني أساليب متطورة في إدارة المخاطر المصرفية وفق أحدث النظم العالمية بغرض ضبط وهيكلة المحفظة الائتمانية والاستثمارية للبنوك بصورة سليمة تحافظ على حقوق المساهمين والمودعين، وتدعم الاستقرار والأمان المصرفي، إلى جانب مراعاة تضمين تقاريرها المالية الأسس والقواعد التي يتم بموجبها قياس كفاية نسب السيولة، ويجب على السلطة الرقابية أن تسعي إلى إضفاء المزيد من المرونة على معايير لجنة بازل بما يتماشى والمستجدات الاقتصادية، ومراعاة التنويع وعدم التركز في أنشطة القروض، وذلك من خلال دعم أساليب الاستثمار خارج محفظة القروض، وذلك من خلال إعادة النظر في القواعد والتعليمات الرقابية

والقوانين المتعلقة بالشروط المطبقة على العمليات النقدية والمصرفية. وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج كل من دراسة (بشناق، 2011)، و(Neuberger & Rissi, 2014)، ودراسة (براضية، 2015)، ودراسة (حسن، 2015)، ودراسة (جمعان، 2017)، ودراسة (عبد الغني وآخرون، 2022).

12- التوصيات:

في ضوء ما تم عرضه وتحليله من خلال الإطار النظري للدراسة، ونتائج الدراسة التطبيقية توصي الدراسة بما يلي:

1- قيام البنك المركزي المصري بإضفاء المزيد من المرونة على معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية بما يتماشى والمستجدات الاقتصادية المتلاحقة على الساحتين المحلية والعالمية، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين الحفاظ على الاستقرار المصرفي والسلامة المالية للبنوك من ناحية، وذلك من خلال تطبيق نسب مرنة لمعايير إدارة مخاطر السيولة، والربط بين الإطار العام للمخاطر لدى البنك (Bank's Risk Profile)، وكفاءة نظام إدارة المخاطر، وكفاية نسب السيولة لديه. وتمكين البنوك من تحقيق مستوى الربحية الذي يعزز من قدرتها على الاستمرار في ممارسة أنشطتها الرئيسية كمنظمات أعمال هادفة للربح من ناحية أخرى.

2- قيام البنك المركزي المصري بإصدار مؤشر إجمالي للسلامة المالية للبنوك، يتم حسابه ونشره بصورة ربع سنوية لكل بنك على حده وللجهاز المصرفي ككل كأداة للإنذار المبكر، ولحث البنوك على اتباع أفضل الممارسات المصرفية والإدارية التي من شأنها تحسين هذا المؤشر لديها بصفة مستمرة، وذلك لضمان الحفاظ المستمر على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي.

13- المساهمة العلمية والتطبيقية للدراسة:

تتمثل المساهمة العلمية والتطبيقية المُحققة من هذه الدراسة في التأصيل والتحليل النظري للعلاقة بين المتغيرات المستقلة (المفسرة) والتي تتمثل في معايير إدارة مخاطر السيولة باتفاقية بازل الثالثة Basel III والمتغيرات التابعة التي تمثل مؤشرات الأداء المالي بالبنوك. بالإضافة إلي التوصول إلي اشتقاق نموذج تطبيقي لقياس أثر تلك المتغيرات المفسرة على المتغيرات التابعة بنموذج الدراسة، وذلك في إطار التعليمات والقواعد المقررة من سلطة الرقابة المصرفية. كما أن نتائج الدراسة قد تم التوصل اليها من خلال اختبار فروضها الرئيسية الثلاثة والفروض الفرعية المنبثقة عن كل منها تطبيقياً من واقع البيانات المنشورة عن طريق سلطة الرقابة المصرفية في مصر خلال فترة الدراسة، وهو ما يلفت نظر القائمين على إدارة سلطة الرقابة المصرفية في مصر، وخاصةً القائمين على شئون الاستقرار المصرفي، لأهمية موضوع الدراسة الذي يتعلق بكفاءة واستقرار الجهاز المصرفي المصري وسلامته المالية، ويعد

من الأمور المشجعة على البحث في هذا المجال للدفع في اتجاه تطوير الدور الرقابي للسلطة الرقابية المصرفية في مصر المتمثلة في البنك المركزي المصري.

14- مجالات البحث المقترحة:

في ضوء أهداف ومشكلة وحدود هذه الدراسة ومنهجها وما انتهت إليه من نتائج وتوصيات، يعتقد الباحث بوجود بعض مجالات البحث المستقبلية ذات الصلة، أهمها ما يلي:

1- إعادة نفس الدراسة على عينة أكبر من البنوك في عدد من دول العالم التي تمثل الأسواق العالمية المختلفة بهدف التوصل إلى نماذج لقياس أثر معايير إدارة مخاطر السيولة على مؤشرات الأداء المالي أكثر شمولاً وتعبيراً عن الصناعة المصرفية في الأسواق العالمية.

2- إعداد دراسة مقارنة بين أثر تداعيات أزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية على مؤشرات السيولة بالبنوك في الجهاز المصرفي المصري، وفي عدد من دول العالم التي تمثل الأسواق العالمية المختلفة بهدف تقييم قدرة البنوك المصرية على امتصاص الصدمات المفاجئة الناتجة عن الأزمات المالية العالمية.

3- دراسة أثر التعديلات التشريعية المتعلقة بالقواعد والسياسات المصرفية في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الجديد رقم 194 لسنة 2020 على مؤشرات السلامة المالية ومؤشرات الأداء المالي بالبنوك في الجهاز المصرفي المصري.

المراجع العربية:

1. نصر رشوان أبو زيد وعبد الرحيم عوض بسيوني (2021). استخدام أسلوب تحليل المسار في تحديد العوامل المؤثرة في معدل التضخم في مصر. كلية التجارة، جامعة طنطا.
2. أبو العيون، محمود (2003)، "الحوكمة من المنظور المصرفي"، سلسلة حلقات نقاشية – لينك، العدد الثالث، المعهد المصرفي المصري، القاهرة.
3. براضية، حكيم (2015)، "إدارة مخاطر السيولة النظامية كمدخل لدعم سلامة النظام المالي"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 265، الإصدار 1924، متاح من الموقع الإلكتروني:
Retrieved April 16, 2021, from
https://platform.almanhal.com/Reader/Article/65469
4. البنك المركزي المصري (2019)، "التعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري في إطار تطبيق مقررات بازل III"، متاح من الموقع الإلكتروني:
Retrieved November 24, 2019, from
https://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/BaselIII.aspx

5. اتحاد بنوك مصر (2020)، "قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الجديد رقم 194 لسنة 2020"، متاح من الموقع الإلكتروني:
Retrieved October 31, 2020, from http://www.febgate.com/32741

6. مرسي، ريهام مرسي (2016)، "أثر تطبيق متطلبات مقررات لجنة بازل على استقرار النظام المصرفي بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، متاح من الموقع الإلكتروني:
Retrieved April 16, 2021, from http://main.eulc.edu.eg/eulc_v5/Libraries/Thesis/BrowseThesisPages.aspx?fn=ThesisPicBody&BibID=12379320&TotalNoOfRecord=225&PageNo=1&PageDirection=previous

7. شلبي، ماجدة أحمد (2005)، "الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر في ظل معايير بازل 2 ومتطلبات تطوير الحكم المؤسسي"، المؤتمر العلمي السنوي الرابع والعشرون للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، مصر.

8. محمد، محمد السيد (2018)، "التأثير المتبادل لمعدل كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك التجارية في مصر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة – جامعة القاهرة.

9. دبيك، هاني أحمد (2015)، "العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك المحلية في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

10. حسن، حمزة علي (2015)، "دراسة أثر تطبيق معايير لجنة بازل على تحسين الأداء المصرفي: بالتطبيق على المصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

11. الزيني، تامر (2011)، "تقييم أثر تطبيق معايير بازل2 على القوائم المالية للبنوك الإسلامية، دراسة نظرية – تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بورسعيد.

12. إسماعيل، محمود؛ محمود، منصور؛ سلام، حلمي (2021)، "أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال (CAR) والرافعة المالية (Leverage) طبقاً لاتفاقية بازل III على الاستقرار المالي للبنوك"، المجلة الاكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، المجلد الأول، العدد الأول، ديسمبر 2021، كلية التجارة، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر.

13. دحام، دحام لطيف؛ العجيلي، عمر وصفي (2021)، "أثر اتفاقية بازل III على الأداء المالي في المصارف التجارية الأردنية للفترة 2008–2018"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 17، العدد 54، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.

14. عبد الغني، شريف محمد؛ أبوجليل، رانيا أحمد (2022)، "الالتزام بمتطلبات اتفاقية بازل III في البنوك التجارية المصرية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، ملحق مجلد 13، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المنوفية، مصر.

15. سعد، مها (2012)، "تحديث القطاع المصرفي المصري في ظل بازل2 و3، دراسة تطبيقية على بنوك القطاع العام التجارية"، أبحاث المسابقة البحثية الثالثة للمعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، القاهرة، مصر.

16. عبد الجواد، راضي السيد (2021)، "تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للقطاع المصرفي في مصر"، المجلد 10، العدد(9)، يناير 2021، مجلة السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر.

17. جمعان، نجاة محمد (2017)، "نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية"، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 17، جامعة عدن، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، اليمن.

18. البنك المركزي المصري (2015)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (219) – يونيو 2015، متاح من الموقع الإلكتروني:
Retrieved Septemper 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

19. البنك المركزي المصري (2015)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (225) – ديسمبر 2015، متاح من الموقع الإلكتروني:
Retrieved September 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

20. البنك المركزي المصري (2016)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (231) – يونيو 2016، متاح من الموقع الإلكتروني:
Retrieved September 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

21. البنك المركزي المصري (2016)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (237) – ديسمبر 2016، متاح من الموقع الإلكتروني:
Retrieved September 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

22. البنك المركزي المصري (2017)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (243) – يونيو 2017، متاح من الموقع الإلكتروني:
Retrieved September 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

23. البنك المركزي المصري (2017)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (249) – ديسمبر 2017، متاح من الموقع الإلكتروني:
Retrieved September 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

24. البنك المركزي المصري (2018)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (255) – يونيو 2018، متاح من الموقع الإلكتروني:
Retrieved September 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

25. البنك المركزي المصري (2018)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (261) – ديسمبر 2018، متاح من الموقع الإلكتروني:
Retrieved September 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

26. البنك المركزي المصري (2019)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (267) – يونيو 2019، متاح من الموقع الإلكتروني:
Retrieved September 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

27. البنك المركزي المصري (2019)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (273) – ديسمبر 2019، متاح من الموقع الإلكتروني:
Retrieved September 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

28. البنك المركزي المصري (2020)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (279) – يونيو 2020، متاح من الموقع الإلكتروني:
Retrieved September 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

29. البنك المركزي المصري (2020)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (285) – ديسمبر 2020، متاح من الموقع الإلكتروني:
Retrieved September 17, 2022, from

https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

30. البنك المركزي المصري (2021)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (291) – يونيو 2021، متاح من الموقع الإلكتروني:
Retrieved September 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

31. البنك المركزي المصري (2021)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (297) – ديسمبر 2021، متاح من الموقع الإلكتروني:
Retrieved September 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

32. البنك المركزي المصري (2022)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (305) – أغسطس 2022، متاح من الموقع الإلكتروني:
Retrieved September 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

33. عمايرة، ينال حسن، (2020)، "أثر تطبيق كفاية رأس المال في المصارف التجارية وفقا لاتفاقية بازل (II) على الأداء المالي خلال الفترة (2009–2019)، رسالة ماجستير منشورة على موقع المنظومة، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الأردن.

المراجع الأجنبية:

1. Better decision making under uncertain conditions using Monte-Carlo Simulation. (2012). Risk Tech Forum. Retrieved September 23, 2022, from https://www.risktech-forum.com/media/download/61946/download
2. Caughlin, D. E. (n.d.). Chapter 54 Investigating Processes Using Path Analysis | R for HR: An Introduction to Human Resource Analytics Using R. Retrieved September 25, 2022, from https://rforhr.com/pathanalysis.html
3. Curran, P. J., West, S. G., & Finch, J. F. (1996). The robustness of test statistics to nonnormality and specification error in confirmatory factor analysis. Psychological Methods, 1(1), 16-29.
4. Randolph, K., & Myers, L. (2013). Basic Statistics in Multivariate Analysis. Cary: Oxford University Press.
5. Schober, Patrick MD, PhD, MMedStat; Boer, Christa PhD, MSc; Schwarte, Lothar A. MD, PhD, MBA. Correlation Coefficients: Appropriate Use and Interpretation. Anesthesia & Analgesia: May 2018 - Volume 126 - Issue 5 - p 1763-1768 doi: 10.1213/ANE.0000000000002864
6. Streiner D. L. (2005). Finding our way: an introduction to path analysis. Canadian journal of psychiatry. Revue canadienne de psychiatrie, 50(2), 115-122. https://doi.org/10.1177/070674370505000207
7. Wright, S., 1921. Correlation and Causation. Jour. Ag. Res. 20: 557-585.
8. Basel committee on banking supervision (2011), "Basel III: A global Regulatory framework for more resilient banks and banking systems", (rev June 2011), bank for international settlements.
9. Neuberger, Doris and Rissi, Roger (2014), "Macroprudential Banking Regulation: Does One Size Fit All?", Journal of Banking and Financial Economics, Faculty of Management, University of Warsaw, Poland, Issue 1, 2014.
10. Harzi, adel (2011), "The Impact of Basel III on Islamic Banks: A Theoretical Study and Comparison with Conventional Banks", Retrieved 22 January, 2022, from https://ideas.repec.org/h/abd/ieibch/709.html

11. Saksonova, Svetlana (2014), "The Role of Net Interest Margin in Improving Banks' Asset Structure and Assessing the Stability and Efficiency of their Operations", 10th International Strategic Management Conference, University of Latvia, Faculty of Economics and Management, Latvia, Retrieved 25 April, 2022, from www.sciencedirect.com

12. Ben Naceur, sami; Kandil, Magda (2009), "The impact of capital requirements on banks' cost of intermediation and performance: The case of Egypt", Journal of Economics and Business, vol. 61, issue 1, Retrieved 17 March, 2021, from https://econpapers.repec.org/article/eeejebusi/v_3a61_3ay_3a2009_3ai_3a1_3ap_3a70-89.htm

13. Nisa, Rooful and Darzi, Mushtaq Ahmad (2018), "Impact of Basel-III implementation on profitability of banks", Retrieved 25 Febrauary, 2020, from https://www.academia.edu/37661748/Impact_of_Basel-III_implementation_on_profitability_of_banks